

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالب:

صحراوي وليد

تحت عنوان:

دور دراسة الجدوى في تقييم المشروعات الناشئة وتمويلها
دراسة مشروع ناشئ - مشروع سهل حفلي -

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي-جامعة ابن خلدون تيارت-	أ. ساجي فاطيمة
مشرف رئيسي 01	أستاذ مساعد "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت-	أ. مسري جيلالي
مشرف رئيسي 02	أستاذ محاضر "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت-	أ. بن قطيب علي
مناقشا	أستاذ محاضر "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت-	أ. بالعجين خالدية
ممثلا عن حاضنة الأعمال	أستاذ محاضر "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت-	أ. بوشقيفة حميد
ممثلا عن القطاع الاقتصادي	ممثل القطاع الاقتصادي	أ. مسري محمد

السنة الجامعية : 2024/2023

إهداء

الحمد لله رب العالمين أعطى اللسان وعلم البيان وخلق الإنسان له
الحمد يا من هو للحمد أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا له
عبد. الصلاة والسلام على علم الأعلام إمام كل إمام محمد بن عبد الله وعلى
آله وصحبه وسلم أجمعين.

قال الله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة عملي إلى أغلى الناس أمي وأبي

إلى من منحني الحب والأمان وأوصى بهما الرحمان "أمي العزيزة" و"أبي
العزيب"

حفظهما الله وانعم عليهما بالسعادة والهناء، وأطال الله في عمرهما إن شاء الله
لفضلهما ولكفاحهما، أقدم هذا العمل إلى إخوتي نسرين وخالد جعلهما الله
ذخرا لي وإلى كل العائلة والأقارب وكل الأصدقاء والزلاء وأساتذتي
الكرام وكل طلبة الإدارة المالية.

صراوي وليد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى سيدنا مُحَمَّد آله وعلى صحبه أجمعين، اللهم إني أسألك إيماناً دائماً، وقلبا خاشعاً، وعلماً نافعاً ويقينا صادقا ودينا قيما، وأسألك الشكر على العافية، وأسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين.

نشكرك ونحمدك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونصلي ونسلم ونبارك على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر وتقديرا و عرفانا للفاضل الأستاذ مسري جيلالي المشرف على رسالتنا وعلى كل ما قدمه من نصح وتوجيه وإرشاد وسعة صدره وصبره الطويل معنا من أجل إثراء هذا العمل، ونسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

كما لا ننسى مجهودات حاضنة الأعمال الجامعية التي سهرت على تكويننا من طرف أساتذة مختصين وإرشادنا وتزويدنا بالمعلومات وتوجيهنا للطريق الصحيح الذي هو منهج قيام الطالب بمشروعه الخاص، كما نتمنى لهم النجاح والتوفيق

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من بعيد وقريب.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الإختصارات والرموز
أ-ح	مقدمة
01	الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة جدوى المشروعات الناشئة
03	المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى والمشروعات الناشئة
03	المطلب الأول : ماهية المشروعات الناشئة وكيفية تمويلها
09	المطلب الثاني : ماهية دراسة الجدوى
12	المطلب الثالث : تصنيفات، مجالات ومراحل دراسة الجدوى
14	المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى للمشروعات الناشئة
14	المطلب الأول : دراسة الجدوى القانونية والبيئية
18	المطلب الثاني : دراسة الجدوى التسويقية والفنية
25	المطلب الثالث : دراسة الجدوى المالية والإجتماعية
35	المبحث الثالث : عملية تقييم واتخاذ قرار المشروعات الناشئة
35	المطلب الأول : ماهية عملية التقييم واتخاذ القرار
38	المطلب الثاني : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف التأكد
42	المطلب الثالث : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة
47	خلاصة الفصل الأول
48	الفصل الثاني : دراسة الجدوى لمشروع سهل حفلي
50	المبحث الأول : ماهية مشروع سهل حفلي والدراسة القانونية والبيئية له
50	المطلب الأول : التعريف بمشروع سهل حفلي (تقديم المشروع)
63	المطلب الثاني : دراسة الجدوى القانونية
68	المطلب الثالث : دراسة الجدوى البيئية
71	المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى للمشروع
71	المطلب الأول : دراسة الجدوى التسويقية
81	المطلب الثاني : دراسة الجدوى الفنية

فهرس المحتويات

92	المطلب الثالث : دراسة الجدوى الإجماعية
93	المبحث الثالث : الدراسة المالية وعملية تقييم المشروع
93	المطلب الأول : دراسة الجدوى المالية
145	المطلب الثاني : عملية تقييم المشروع
147	المطلب الثالث : دراسة نتائج المشروع الناشئ
152	خلاصة الفصل الثاني
153	خاتمة
159	المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	معدلات الاهتلاك المطبقة لكل نوع اصل	33
02-01	التدفقات النقدية الخارجة من المشروع	34
01-02	التوقيت الزمني الخاص بإنشاء مؤسسة سهل حفلي	59
02-02	التوقيت الزمني لإنشاء تطبيق سهل حفلي	60
03-02	نقاط قوة وضعف منافسي مؤسسة سهل حفلي	76
04-02	التكاليف الاستثمارية لمؤسسة سهل حفلي	98
05-02	تكاليف التشغيل السنوية لمؤسسة سهل حفلي	101
06-02	التكاليف الكلية لمشروع سهل حفلي	101
07-02	معدلات الاهتلاك السنوية لكل أصل من أصول مؤسسة سهل حفلي	103
08-02	عدد الحفلات الشهرية في ولاية تيارت	119
09-02	الايرادات الشهرية الصادرة من تطبيق سهل حفلي للسنة الأولى N	121
10-02	الايرادات الصادرة من تأجير قاعة المناسبات في السنة الأولى N	124
11-02	الايرادات الشهرية الصادرة من تطبيق سهل حفلي للسنة الثانية N+1	126
12-02	الايرادات الصادرة من تأجير قاعة المناسبات في السنة الثانية N+1	128
13-02	الايرادات الشهرية الصادرة من تطبيق سهل حفلي للسنة الثالثة N+2	130
14-02	الايرادات الصادرة من تأجير قاعة المناسبات في السنة الثالثة N+2	133
15-02	الايرادات الشهرية الصادرة من تطبيق سهل حفلي للسنة الرابعة N+3	135
16-02	الايرادات الصادرة من تأجير قاعة المناسبات في السنة الرابعة N+3	136
17-02	الايرادات الشهرية الصادرة من تطبيق سهل حفلي للسنة الخامسة N+4	137
18-02	الايرادات الصادرة من تأجير قاعة المناسبات في السنة الخامسة N+4	138
19-02	الايرادات الشهرية الصادرة من تطبيق سهل حفلي للسنة السادسة N+5	140
20-02	الايرادات الصادرة من تأجير قاعة المناسبات في السنة السادسة N+5	141
21-02	الميزانية الافتتاحية	142
22-02	رقم الأعمال الصادر من تطبيق سهل حفلي للسنة الأولى N	144
23-02	رقم الأعمال الكلي للسنة الأولى N	144
24-02	النتيجة الصافية المتحصل عليها في السنة الأولى TCR	145
25-02	فترة الاسترداد لمشروع سهل حفلي	146

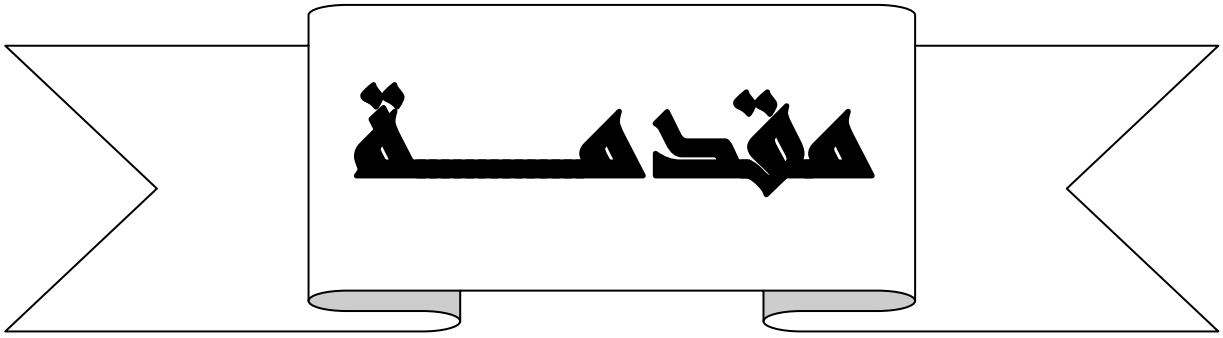
قائمة الجداول

147	حساب VAR	26-02
150	الايادات الصافية السنوية لمشروع سهل حفلي	27-02
150	نتائج الدراسة التطبيقية لمشروع سهل حفلي	28-02

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات والرموز

الاختصار	المعنى
DR	Délai de récupération
TRC	Taux de rendement comptable
VAN	La valeur Actuelle Nette
IP	Indice de rentabilité
TRI	Taux de rentabilité Interne
ASF	Algerian startup fund
ANADE	L'agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat



أصبحت المشاريع الإستثمارية من أهم الأدوات التي تساهم في التنمية الإقتصادية، كما تعد المحرك الأساسي لعملية النمو الإقتصادي من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحسين الدخل، حيث أن التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة كان الدافع الأساسي للدول النامية بإدراك أهمية المشاريع الإستثمارية واستغلال الموارد بطريقة إقتصادية عن طريق دراسة الظروف المحيطة بالمشروع قبل إتخاذ القرار، وأحد أسباب فشل المشاريع الإستثمارية يعود إلى عدم إعتادها على الدراسة والتحليل والمفاضلة بينها من أجل الوصول إلى البديل الذي يتناسب والإمكانات المتاحة أمام المشروع، فإن عملية المفاضلة بين المشاريع يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن هنا يأتي دور دراسة الجدوى الإقتصادية كمرحلة أساسية لتمهيد إتخاذ القرار الإستثماري، وعرفت العقود الثلاث الأخيرة إهتماما متزايدا لعملية دراسة الجدوى الإقتصادية من قبل الدول على إختلاف مراحل نموها ونظمها الاقتصادية.

تمر مراحل دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بداية من الدراسة القانونية، البيئية، الفنية، التسويقية، المالية وصولا إلى الدراسة الإجتماعية، وذلك من أجل البحث عن أنسب المعايير لإختيار المشروع المناسب من بين المشاريع المقترحة والمتنافسة على الموارد المحدودة لغرض تحقيق الأهداف المسطرة، وأن أسس رشادة قرار تنفيذ أو رفض المشروع يعتمد على دقة التحليل والتقييم الذي يبنى عليه القرار لأجل تجنب الوقوع في المشاريع الاستثمارية الفاشلة التي تسبب إهدار مجموعة من الموارد المادية، المالية والبشرية.

وفي ظل التحولات الإقتصادية والمتغيرات العالمية اتجهت الجزائر للتغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية المتبعة منذ الإستقلال لثبوت فشلها، حيث تبنت استراتيجيات جديدة قائمة على الإقتصاد الحر، وهذا ما أفرز نوع جديد في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الناشئة، فكان لازما وضع الآليات القانونية والسياسات الاقتصادية التي تخدم التنمية وهذا في سبيل تنويع القوى المحركة للنمو الاقتصادي لتطوير هذا القطاع الواعد، حيث خصصت لها وزارة منتدبة بموجب مرسوم رئاسي 01/20 وأصدرت مرسوم تنفيذي أيضا 254/20 المتضمن أحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنات أعمال"، كما تم نشر عدة مراسيم تنظيمية تتعلق بالمؤسسات الناشئة لتكون الإطار التنظيمي الذي يبين الكيفيات والشروط والإجراءات المتبعة بشأنها وكذا كل ما يفيد في الرفع من مستوى أداء هذه المؤسسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة، كما أكدت الدولة الجزائرية إهتمامها بهذا الموضوع بإصدار قرار 12-75 الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الناشئة التي ينشئها الأفراد الجامعيون، وتعزيز الابتكار، بحيث يشمل هذا القرار مجموعة من التدابير والمبادرات المصممة لتوفير بيئة داعمة للشباب الجامعيين لبدء مشاريعهم الخاصة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنفيذ هذا القرار تسعى الدولة الجزائرية إلى خلق بيئة مؤاتية للابتكار وريادة الأعمال بين الشباب الجامعيين، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

إن هذا النوع من المؤسسات الناشئة يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحدثة عهده في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات حتى في الدول المتقدمة نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والإبداعية والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة، ومن بين الصعوبات التي قد تواجه هذه

المؤسسات هي التمويل، لذا أصبح من الضروري البحث عن مصادر لتتويج الإقتصاد الوطني، وهنا فإن للدولة دور كبير في تفعيل الهياكل الموجودة وطرح مصادر الدعم والتمويل وذلك مثل رأس لمال المخاطر، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وصندوق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، وذلك لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة عالية على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم وسريع ويرجع أساسا الى خبرتها وامكانياتها الواسعة على اعتبارها أنها مؤسسات متخصصة في مجال التوجيه والتمويل، في حين أن البنوك الكلاسيكية تعزف عن تمويل المشروعات العالية الخطورة، وفي حالة قبولها لتمويل هذه المشروعات تشترط هذه البنوك ضمانات عينية وشخصية قد تعطي قيمة القرض وفوائده، مما قد يشكل هذا العائد أكبر تحديا بالنسبة للمؤسسات قيمة القرض وفوائده، مما قد يشكل هذا العائد تحديا بالنسبة للمؤسسات الناشئة في الجزائر.

مشروع سهل حفلي كونه مشروع ناشئ في الجزائر يهدف إلى تحويل تنظيم الحفلات والمناسبات إلى تجربة سهلة ومبتكرة من خلال تطبيق إلكتروني شامل، يسعى إلى توفير خدمات متكاملة تتيح للعملاء الطلب والدفع على مستلزمات وخدمات الحفلات والفعاليات إلكترونيا بكل سهولة دون أي مجهود ذهني أو بدني، مستفيدة من التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والراحة، كما يتميز المشروع بوضوح أهدافه، والتزامه بمعايير الجودة العالية والمختلفة، وإدارة فعالة للموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى ذلك، يساهم مشروع سهل حفلي في التنمية الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة، العمل على توزيع الفائض من المأكولات على المحتاجين وتبني ممارسات مستدامة مثل إعادة رسكلة وتدوير المواد البلاستيكية كالفارورات، فالمشروع يستهدف فئات متنوعة مثل العائلات، الجامعات، الشركات والأزواج، ويقدم بديلاً تنافسياً لشركات التنظيم التقليدية بفضل تصميماته الجذابة، خدماته المبتكرة وجوداته المختلفة.

1- إشكالية الدراسة : لا يمكن اتخاذ القرار الإستثماري الرشيد إلا بعد القيام بمجموعة شاملة من دراسات الجدوى للحكم على مدى جدوى المشروع الناشئ، والتي تمثل عمود الأساس لإثبات ربحية ومردودية المشروع، وفي ضوء ما تقدم تظهر إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي :

- ما مدى مساهمة دراسة الجدوى في تقييم صلاحية المشروعات الناشئة واتخاذ قرار تمويلها؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة، وبغية الوصول إلى إجابات تمكنا من الإلمام بالموضوع بشكل كامل ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

• فيما تتمثل دراسة الجدوى وأثرها على المشروعات الناشئة؟ وماهي مراحل دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية؟ وما هي أبرز معايير عملية التقييم التي تكمن أهميتها في إتخاذ قرار مدى جدوى المشروعات الناشئة؟

• ماهو مشروع سهل حفلي؟ وما هي أهم أهدافه الإقتصادية والإجتماعية؟

2- الفرضيات : يتطلب تحليل الإشكالية إختبار صحة مجمعة من الفرضيات هي :

• تساهم دراسة الجدوى في تحسين فرص نجاح المشروعات الناشئة من خلال توفير وتحليل شامل للجدوى القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الإجتماعية والمالية، مما يعزز قدرتها على تقييم وجذب التمويل وضمان استدامتها؛

• يلعب مشروع سهل حفلي دورا هاما في تحقيق الإستقلالية المالية والنمو الإقتصادي.

3- أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة فيما تشكله عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتمويل المشروعات الناشئة من آثار هامة، والإهتمام المتزايد بالمشروعات الناشئة الإستثمارية وما يلعبه من دور استراتيجي وفعال في تحريك عجلة التنمية في اقتصاد الدول ككل وتوفير فرص الربحية للمستثمرين، وعليه تستمد الدراسة الحالية أهمية أكاديمية وميدانية من خلال :

• إن موضوع دراسات الجدوى ذو علاقة بالقرارات المالية التي تتخذ لتنفيذ المشروعات الناشئة، ومن أهمها القرار الاستثماري ويمكن أن يعطي هذه الدراسة بعدا استراتيجيا من خلال الأهمية التي تحظى بها هذه القرارات وآثارها على نمو المشروعات الاستثمارية وخلق الثروة لإقتصاد الوطن؛

• الصعوبات التي تتعرض إليها المشروعات الناشئة والتي تنتهي بيها إلى التعثر بسبب غياب دراسات الجدوى أو عدم شموليتها ودقتها؛

• تسعى هذه الدراسة إلى الإهتمام بتقييم تجربة دراسات الجدوى ميدانيا لتحديد التكاليف الاستثمارية المتوقعة ومن هنا جاءت أهمية دراستنا في أنها تضيف معلومات جديدة بناءً على النتائج التي توصلنا إليها، وبالتالي يمكن استخدام هذه المعلومات والنتائج في تطوير نظم وأساليب دراسات الجدوى الاقتصادية خاصة في تحديد التكاليف الاستثمارية المتوقعة للمشروعات الناشئة.

4- أهداف الدراسة : نسعى من خلال دراستنا في التعرف على طرق التقييم المالي المعمول بها للمشاريع الاستثمارية، وكذا أهم الخطوات والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه، ولهذا تتضمن أهداف دراستنا ما يلي :

• معرفة كيف يتم تقييم جدوى المشروع، أي ما إذا كان المشروع مجديا من الناحية الاقتصادية والتشغيلية من خلال تحليل السوق ودراسة التقييم المالي له؛

• التعرف على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية عامة والمالية خاصة والعوامل المتحكمة فيها؛

• تحديد مفهوم المشروعات الناشئة والتطرق لكل الجوانب المتعلقة بها، ومعرفة أهم المصادر التمويلية المتاحة أمامها؛

• معرفة كيف يتم تحديد المخاطر المحتملة والتحديات التي قد تواجه المشروعات الناشئة، ووضع خطط للتعامل معها؛

• كيفية تقديم خطة عمل شاملة ومفصلة لتنفيذ المشروع التي تشمل تحديد الموارد اللازمة (المالية، البشرية والتقنية) لتحقيق أهداف المشروع؛

مقدمة

- إبراز مختلف الطرق والمعايير التي من خلالها تتم عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؛
- دراسة مدى تقييم جدوى المشروع الناشئ سهل حفلي وصلاحيته؛
- التعرف على أهمية بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب؛
- التعرف على أساليب تقييم المشاريع في مختلف الظروف.

5- أسباب اختيار الموضوع : إن مسألة اتخاذ قرار تنفيذ المشروع الناشئ يعتمد على دراسات الجدوى لتقييم جدواه الاقتصادية وذلك لمعرفة أسباب حدوث إختلالات وفشل المشروعات والمكانية لإيجاد حلول ناجحة لها، لذا فإنه من بين الأسباب التي كانت دافع لاختيار هذا الموضوع هي :

أ- أسباب ذاتية : وهي الأسباب الشخصية التي دفعتنا لاختيار الموضوع :

- الميل الشخصي إلى البحوث التي تغطي الموضوعات المتعلقة بدراسات الجدوى المشروعات الإستثمارية الناشئة؛
 - معرفة مراحل دراسات الجدوى المشاريع الاستثمارية ودراسة المخاطر المتعلقة به، لكي يتم تطبيق على مشروعنا الناشئ سهل حفلي؛
 - بكوني صاحب فكرة مشروع ناشئ يزيد إهتمامي لمعرفة أهم المعايير التي تبني عليه دراسات الجدوى لتقييم جدوى المشروع الناشئ واتخاذ قرار تنفيذه أو التخلي عنه؛
 - الإرتباط الوثيق لموضوع المشاريع الناشئة ودراسات الجدوى المالية لها بتخصصنا إدارة مالية وهو التخصص المدروس،
 - الإحساس بأهمية الموضوع الذي يمنحنا منهجية البحث العلمي لحل المشكلات والعراقيل الاقتصادية التي تواجهنا في دراسة المشروع الناشئ.
- ب- أسباب موضوعية :** وتتمثل فيما يلي :

- الإهتمام الكبير بموضوع المشروعات الناشئة والدور الذي تلعبه دراسات الجدوى في تقييم جدواها واتخاذ القرار؛
- التعرف على أهم المعايير التي يتم على أساسها تقييم وتمويل المشروعات الناشئة؛
- إهتمام الدولة بالمشروعات الناشئة في الجامعات في الأواني الأخيرة، بإعتبار الجامعة مركز دعم الإقتصاد الوطني؛
- التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية في الجزائر بتبنيها استراتيجيات جديدة قائمة على الإقتصاد الحر.

6- حدود الدراسة : تتضمن حدود دراستنا كالاتي :

- **الحدود الموضوعية :** يركز البحث على الدور الذي تلعبه دراسة الجدوى في التأثير على تقييم المشروعات الناشئة وأهميته في إتخاذ قرارات إستثمارية سليمة وفعالة خصوصا التمويلية منها؛
- **الحدود الزمانية :** تشمل الدراسة مشروع ناشئ ألا وهو مشروع سهل حفلي الذي يعتبر من المشروعات الخدمتية التي تساهم في تطوير الإقتصاد المحلي، كما حدد الجانب الزمني للموضوع وفق طبيعة الدراسة التطبيقية، وبما أن مشروع سهل حفلي جديد في طور الإنطلاق فسيتم دراسته في حدود 6 سنوات مقبلة؛
- **الحدود المكانية :** يطرح مشروع سهل حفلي خدماته على عدة ولايات من الوطن، وذلك بإعطاء نظرة شاملة حول المشروع المراد الإستثمار فيه، فكبداية قمنا بدراسة الجدوى للمشروع الإستثماري على المنطقة المحلية ولاية تيارت، أما مستقبلا فستتضمن مختلف الولايات خدمات مشروع سهل حفلي.

7- منهج الدراسة : اعتمدنا في الفصل الأول لموضوعنا على المنهج الوصفي للدراسة من خلال تقديم نظرة عامة حول كل من ماهية المشروعات الناشئة ودراسات الجدوى التي تمر بها نظرا لأهمية كلاهما، كما يعتمد المنهج الوصفي على تقديم المعلومات بصورة واضحة والتركيز على وصف الظاهرة دون إجراء تحليل عميق وإختبار الفرضيات، حيث استخدمنا في الفصل الثاني المنهج التحليلي القائم على تحليل مراحل دراسات الجدوى للمشروع الناشئ وتقييم جدواه من خلال الإعتماد على أهم معايير التقييم وإتخاذ القرار إنطلاقا من جمع المعلومات اعتمادا على الدراسات الميدانية والتوقعات المستقبلية، بحيث يعتمد المنهج التحليلي على استخدام البيانات والمعلومات المتاحة لتحديد العلاقات بين الظواهر واختبار الفرضيات.

8- أدوات الدراسة : وهي الأدوات التي تم الإعتماد عليها لإنجاز دراسة بحثنا، تتمثل في أدوات أولية وأخرى ثانوية وهي :

أ- أدوات أولية : تتمثل في ما يلي :

- المقابلات التي قمنا بها في الدراسات الميدانية في الجامعة، مديرية الثقافة والمحلات التجارية...، وذلك من أجل الإعتماد على دراسات واقعية للتحكم في تكاليف المشروع المستقبلية ومعرفة الإيرادات بشكل صحيح؛
- المقابلات الشخصية مع أصحاب المشاريع الناشئة التي تم البدء فيها سابقا لمعرفة العراقيل والمشاكل التي واجهتها واجتتاب المخاطر في المشروع المراد الاستثمار فيه مستقبلا؛
- الملاحظة من خلال الدورات التكوينية في حاضنة الأعمال الجامعية التي منحنا التعرف على أهم المراحل التي تبني عليها المشروعات الناشئة وطرق التمويل وإعداد نموذج مخطط الأعمال التجاري؛

ب- أدوات ثانوية : وهي تشمل ما يلي :

- الإستعانة بالكتب التي تتعلق بموضوع دراسات الجدوى للمشاريع الإستثمارية والمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى المجالات وأطروحات الدكتوراه.

• استخدامنا لمجموعة من البيانات والمنشورات المقدمة من طرف حاضنة الأعمال الجامعية كنموذج الأعمال التجاري، إضافة إلى اتباع معلومات دليل 75/12 الذي منحنا أهم العناصر التي يمكن التطرق إليها في دراسة المشروع الناشئ.

9- الدراسات السابقة : اعتمدنا في دراستنا على عدة دراسات سابقة تناولت موضوع بحثنا من جوانب مختلفة أهمها :

أ- يسمين دروازي، دور الإستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الإستثمارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، حيث تضمنت إشكالياتها في : هل تصمم دراسات الجدوى التسويقية للمشروعات الاستثمارية في الجزائر بالطريقة التي تمكنها أن تساهم فعلا في نجاح هذه المشروعات؟، كما هدفت هذه الدراسة إلى التوصل للقدرة على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المتاحة للمشروع والحكم على أهمية دراسات الجدوى التسويقية للمشروعات الاستثمارية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي :

• ينشأ الاقتراح الاستثماري باكتشاف الفرص من مصادر متعددة، سرعان ما تتحول إلى فكرة جديدة بالبحث والدراسة؛

• تتنوع المشروعات الاستثمارية بتنوع المعايير المعتمدة في تصنيفها؛

• تتميز دراسات الجدوى الاقتصادية بتعاملها مع المستقبل، وتعمل على مجموعة من الأساليب، الأدوات، الاختبارات، والأسس التي تسمح بتحديد إمكانية تنفيذ المشروع من عدمه.

ب- تمجدين نور الدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، حيث تمثلت إشكالياتها في : ما مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الجزائر؟ وما هو واقع الاهتمام بهذه الدراسات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي؟، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الأطروحة هي :

• قرار الاستثمار مرتبط بوضع المؤسسة، بمحيطها وتأثيرات زبائنها، وبالأهداف الشخصية للمقاول؛

• قرار الاستثمار ليس قرارا ماليا بحتا، بل ذو صلة بأطر عديدة منها الإنسانية، الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، القانونية والايولوجية؛

• تطوير مناخ الاستثمار يشكل الركيزة الأساسية لتنشيط دراسات الجدوى الاقتصادية.

ج- بن شاعة وليد، وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019، حيث تمثلت إشكالياتها في : فيما يكمن دور دراسة الجدوى

الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية؟، كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى كأحد الآليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، ومن أهم النتائج المتحصل عليها هي :

- تحتل دراسة الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشروع الاستثماري؛
- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل المتعلقة بالمشروع.

د- أما أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا والتي تعالج موضوع دور دراسة الجدوى في تقييم المشروعات الناشئة وتمويلها يكمن في تركيزنا على دور دراسة الجدوى في تقييم المشروعات الناشئة وأهميتها في اتخاذ القرار الاستثماري المبني على الرشد والعقلانية اعتمادا على المراحل التي تمر بها، ومجموعة من المعايير المختلفة التي تختلف حسب الظروف المحيطة بالمشروع، وكيفية اتخاذ قرار تمويل المشاريع الناشئة من طرف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

10- صعوبات الدراسة : من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة هي :

- صعوبة الحصول على كافة المعلومات التي تعتمد عليها دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، خاصة دراسات الجدوى المالية، بكون مشروع سهل حفلي يتضمن العديد من الخدمات؛
- صعوبة الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري؛
- عدم كفاية وتوفر المعلومات والبيانات اللازم توفرها لإجراء هذه الدراسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الأساسية للمشروع من المؤسسات محل الدراسة الميدانية، مما دفع في كثير من الأحيان إلى استخدام العلاقات الشخصية للحصول عليها؛
- تضمن المشروع معلومات وبيانات الإعلام الآلي والمعلوماتية، وهذا ما جعلنا صعوبة في معرفتها والبحث عنها بكوننا أننا تخصص إدارة مالية.

11- هيكل الدراسة : من أجل دراسة موضوعنا اعتمدنا على خطة، قمنا من خلالها بتقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري والآخر تطبيقي، ويمكن عرضهم كما يلي :

- **الفصل الأول :** تحت عنوان الإطار النظري لدراسة الجدوى المشروعات الناشئة، ويتضمن ثلاث مباحث، فالأول يشمل ماهية دراسة الجدوى والمشروعات الناشئة، تطرقنا فيه ماهية المشروعات الناشئة وكيفية تمويلها، ماهية دراسة الجدوى، تصنيفات، مجالات ومراحل دراسة الجدوى، أما الثاني فيشمل مراحل دراسة الجدوى المشروعات الناشئة، القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، المالية والاجتماعية، وأما المبحث الثالث يشمل عملية تقييم واتخاذ القرار المشروعات الناشئة، اذي تطرقنا فيه ماهية عملية التقييم واتخاذ القرار، معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف التأكد، عدم التأكد والمخاطرة
- **الفصل الثاني :** تحت عنوان الدراسة التطبيقية والمالية لمشروع سهل حفلي، ويتضمن ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تطرقنا فيه الدراسة التطبيقية لمشروع سهل حفلي التي تشمل ماهية المشروع الناشئ أي التقديم بمشروع سهل حفلي، ودراسة الجدوى القانونية والبيئية له، والمبحث الثاني تضمن مراحل دراسة

مقدمة

الجدوى الفنية، التسويقية والاجتماعية، أما المبحث الثالث لقد تطرقنا فيه دراسة نتائج مشروع سهل حفلي.

الفصل الأول :

الإطار النظري لدراسة الجدوى المشروعات الناشئة

المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى والمشروعات الناشئة

المطلب الأول : ماهية المشروعات الناشئة وكيفية تمويلها

المطلب الثاني : ماهية دراسة الجدوى

المطلب الثالث : تصنيفات، مجالات ومراحل دراسة الجدوى

المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى للمشروعات الناشئة

المطلب الأول : دراسة الجدوى القانونية والبيئية

المطلب الثاني : دراسة الجدوى التسويقية والفنية

المطلب الثالث : دراسة الجدوى المالية والاجتماعية

المبحث الثالث : عملية التقييم واتخاذ القرار للمشروعات الناشئة

المطلب الأول : ماهية عملية التقييم واتخاذ القرار

المطلب الثاني : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف التأكد

المطلب الثالث : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة

لعل من الضروري الإشارة ومنذ البداية، أن دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الناشئة أصبحت في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الإستراتيجي، بل والمنهجية الفعالة للإدارة الإستراتيجية للمشروعات الناشئة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإستثمارية التي تمكن من مد البصر إلى المستقبل بفكر إستراتيجي يؤدي إلى صنع القرارات الإستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة.

فالأمر الذي لا شك فيه أن عدم قيام المستثمر صاحب المشروع الناشئ بإجراء دراسات الجدوى لمشروعه أو قراره يكون كمن يبعث عن قطة سوداء في حجرة ظلماء ويجعل مشروعه أو قراره قائماً على العشوائية ويصبح غير مدرك أن الإستثمار مثل محاولة إصابة هدف ليس فقط غير واضح وإنما يتحرك بطريقة لا يمكن توقعها، ولذلك تولدت دراسات الجدوى من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية على درجة عالية من الأهمية لدعم صناعة القرارات الإستثمارية في ظل درجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد والتابعة من وجود متغيرات كثيرة داخلية وخارجية تتعلق بالمستقبل وتؤثر بالتالي على تلك القرارات.

ومن هذا المدخل نحاول في هذا الفصل التعريف بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الناشئة من خلال إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية والإطار العام لتلك الدراسات، حيث يتم تناول المباحث التالية :

- المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى والمشروعات الناشئة؛
- المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى للمشروعات الناشئة؛
- المبحث الثالث : عملية تقييم وإتخاذ القرار الإستثماري.

المبحث الأول : ماهية دراسة الجدوى والمشروعات الناشئة

تعتبر المشروعات الناشئة مصدرا هاما للإبداع الإقتصادي وخلق مناصب العمل، وقد أضحت سيلا رئيسيا لدعم التنمية في العالم وهذا راجع لأهميتها الإستثمارية ومشاريعها المبتكرة التي تجلب لها إنتباه الشباب الطموح إضافة إلى قدرتها على رفع معدلات النمو الإقتصادي وغيرها من المزايا التي أعطت موضوع المؤسسات الناشئة أهمية بالغة في عالم الإقتصاد، وتتطلب هذه المؤسسات الناشئة دراسات الجدوى الإقتصادية التي تعتبر أحد الأسس المميزة لإتخاذ أي قرار إستثماري لأي مشروع ناشئ، بكونها من أهم المعايير التي يستند عليها كل مشروع إقتصادي كما تعد دعامة بالنسبة لها من كافة النواحي أو الجهات سواء كانت تسويقية، مالية، هندسية وغيرها، وبناء على ذلك سنعالج في هذا المبحث ماهية دراسة الجدوى والمشروعات الناشئة.

المطلب 01 : ماهية المشروعات الناشئة وكيفية تمويلها

مصطلح المشروعات الناشئة يدل على أنها مشروعات حديثة التأسيس بمعنى أنها شابة ويافعة في عالم الأعمال وهو ما يؤكد اللفظ باللغة الأجنبية start-up، وتعتبر لبنة إقتصاد كل دولة حيث أن دورها يتزايد بإستمرار لذا تحتاج دراستها إلى دراسة معمقة ومتابعة أنشطتها لمعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها ونموها وضمان إستمراريتها، بحيث يحتاج المشروع إلى التمويل من بدايته وطوال حياته حتى يستطيع مواجهة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي تحيط بالمشروع.

أولا : ماهية المشروعات الناشئة

حظي موضوع المؤسسات الناشئة Start-ups بإهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة سواء من طرف السلطات الرسمية أو من طرف فئة الشباب وهذا لارتكازه على الأفكار المستحدثة والابتكار، ذلك أن المؤسسة الناشئة تعتبر من الأدوات الحديثة التي يعول عليها لترقية إقتصاديات الدول.

1- تعريف المشروع الناشئ : إن تحديد تعريف المؤسسات الناشئة مسألة مختلف فيها باختلاف الزاوية المنظور لها منها ولكن هذه التعاريف تتفق حول مضمون وهدف هذه المؤسسات الناشئة.

قد تم تعريف المؤسسة الناشئة لغة: حسب قاموس كامبريدج الانجليزي أنها مشروع صغير بدأ للتو أو نشاط تجاري أو مجموعة أنشطة يتولد عنها نشاط تجاري جديد والتي تحتاج إلى توليد سريع للإيرادات، وهي كلمة مركبة من مصطلحين START ويعني البدء أو الانطلاق و UP يعني التحرك أو التوجه نحو موقع أعلى أي أنها تعني الانطلاق والنمو القوي.

أما **إصطلاحاً**: فقد عرفت بأنها شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثاً لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها وليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا وأن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، بل أن الأمر الوحيد الذي يهتم تحقيق النمو ومتبعه¹.

وهناك من يعرف المؤسسة الناشئة على أنها قيادة الأعمال تتعامل مع الفكرة والإبداع والإبتكار وتطوير المنتجات أو الخدمات الجديدة والفرص وما شابه ذلك، أي أن فكرة المؤسسات الناشئة تدور حول مبدأ تحويل الأفكار إلى أعمال وخلق القيمة و الإعراف بالفرص وتقييمها واستغلالها².

إن المؤسسة الناشئة ليس لها نموذج أعمال ثابت وتستكشف الاحتمالات المختلفة، بمعنى آخر لم تقم المؤسسات الناشئة بتطوير منتجاتها بشكل واضح، ولم تحدد بعد عملاتها ولا تعرف بعد كيف تصبح مربحة، وهي مؤسسة سريعة النمو ومتطورة حديثاً تسعى إلى تلبية إحتياجات السوق من خلال إنشاء نموذج أعمال ناجح حول منتج إبداعي أو خدمة أو عملية أو منصة، وهي مؤسسات قائمة على التكنولوجيا، أسسها علماء مبتكرين مدربون جيداً في المجال التقني يساعدهم متخصصون في الإدارة أو يمنحون أنفسهم الوسائل لتدريب أنفسهم على تقنيات الإدارة، وبالتالي هم مصممون على التغلب على العقبات النفسية المعرفية التي يمكن أن تعيق الأجهزة اللازمة لإدارتها. ومنه يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة تهتم بتقديم فكرة جديدة مبتكرة باستخدام أحدث التكنولوجيات مما يجعلها تنمو وتقوى سريعاً وتحقق أرباح كبيرة في حالة نجاحها³.

ومن خلال كل ما تقدم يمكننا تعريف المؤسسة الناشئة على أنها مصدر الإبداع والإبتكار، بحيث توفر منتج جديد أو خدمة جديدة في الميدان، كما تتميز بكونها مؤقتة لأنها قابلة للتطوير بإمكانياتها العالية للنمو، حيث تهدف إلى توسيع نطاق عملياتها بسرعة والحصول على حصة أكبر في السوق. غالباً ما تسعى الشركات الناشئة للحصول على تمويل من أصحاب رأس المال الإستثماري أو المستثمرين الملاك لتمويل خطط النمو الخاصة بهم، فالمؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة تسعى إلى تحقيق نمو وإزدهاراً بسرعة.

2- خصائص المؤسسة الناشئة : المؤسسات الناشئة عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة

من الخصائص منها ما يحسب أنه نقاط قوة لها ومنها ما يصنف كنقاط ضعف لها، فنقسم خصائصها إلى :

أ- نقاط القوة : تتميز المؤسسات الناشئة بنقاط قوتها تساعد على النمو والتطور، فنذكر أهمها :

- **الخصائص الإستراتيجية والتطويرية :** إن أغلب المؤسسات الناشئة تتبع استراتيجية التخصص في أداء عملها، ونظراً لكون أن النمو السريع والتوسع من أهم مميزات المؤسسات الناشئة، نجد بأن الطبيعة

¹ موفق كمال، شيبوط سعيدة، المؤسسات الناشئة كآلية لدعم النمو الاقتصادي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد 13، العدد 02، 2023 ص 04.

² مخانشة أمينة، المؤسسات الناشئة في الجزائر- الإطار المفاهيمي والقانوني-، مجلة صوت القانون، جامعة محمد لمين ذباغين، سطيف 2، الجزائر، المجلد الثامن، العدد 01، 2021، ص 771.

³ حمروش نور الهدى، بوترة كوثر، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2022، ص 251.

التطويرية للمؤسسات الناشئة سواءً من ناحية تطوير العملاء أو من ناحية تطوير منتجاتها أو خدماتها تكون بوتيرة متسارعة وتستغرق زمنا قصيرا لحدوثها¹.

- **المؤسسة الناشئة مؤسسة جديدة** : المؤسسات الناشئة عبارة عن شركات حديثة العهد أي يافعة، وتملك خاصية التطور والتحول إلى شركات كبيرة، وهي حديثة النشأة في عالم الأعمال وتكاليفها منخفضة عند الإنطلاق مقابل أرباحها السريعة في ظل قابليتها السريعة للنمو والقدرة على التوسع بإعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والإبتكار، كما تتميز بقدرتها على المساهمة في إستراتيجية التنمية المحلية، وذلك كون العديد من الدول تضع خططا للتنمية المحلية بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وقدرتها على الإبتكار وتطوير منتجات جديدة نظرا لإنخفاض تكلفتها؛
- **المؤسسة الناشئة مؤسسة نشطة** : فمن المهم إضافة كلمة نشطة كعيار ثان فلا تكون فقط جديدة وحسب، بل ينبغي أن تتخرط أيضا في تجارة السلع أو الخدمات وقدرتها على التأقلم مع المحيط الخارجي ومرونة التفاعل مع المناخ الإستثماري والإنخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء، فهي تتمتع بإمكانية الإرتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج دون زيادة التكاليف مع إستخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛
- **المؤسسة الناشئة مؤسسة مستقلة** : لا يجب أن تكون المؤسسة حديثة الإنشاء ونشطة فحسب بل يجب أن تكون مستقلة أيضا حتى يتم إعتبارها مؤسسة ناشئة، فيجب أن لا تكون مؤسسة فرعية أو فرع لشركة قائمة. فهي تتميز بروح المبادرة فبإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع، ومدى مساهمتها في إستراتيجية التنمية المحلية، وذلك كون العديد من الدول تضع خططا للتنمية المحلية وقدرتها على الإبتكار وتطوير منتجات جديدة نظرا لإنخفاض تكلفة ذلك ب24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والإنخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها².

ب- نقاط الضعف : إن نقاط ضعف المؤسسات الناشئة تكون خطرا عليها للإنهيان والإغلاق، فنذكر أهمها:

- **التمويل** : يعتبر التمويل من أبرز العقبات التي تواجه الشركات الناشئة، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه الشركات سواء كان التمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع. ولحسن الحظ بدأت تظهر مبادرات وشركات إستثمار مخاطر وحتى مسرعات نمو ولو بشكل تدريجي لتشجيع وتسهيل الحصول على التمويل إلا أنه لا يكفي. حيث ما تزال هناك فجوة ما بين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو،

¹نوي محمد الأمين، دهان محمد، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في

الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 14، العدد 03، 2020، ص10.

²بوعكة كاملة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد

بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول، 2022، ص-ص42-43.

والمستثمرين (أفراد أو شركات) الذين يعرضون أموالهم لضخها فيها. لكن التمويل لا يمثل مشكلة للجميع مع أنه تحدي مهم، هناك العديد من الشركات الناشئة التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لم تتفق مع رؤيتها؛

- **صغر حجم السوق** : إن تحدي تسويق منتج الشركة الناشئة يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضامن لإستمراريتها بتحقيق العوائد وبالتالي الإعتماد على التمويل الذاتي. هناك عدة عوامل تلعب دور يجعله صغيرا سواء عدد السكان، نسبة إنتشار الانترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني، ثقافة الشركات الناشئة بحد ذاتها. لكن في ظل صغر حجم السوق لا بد للشركات الناشئة أن تبحث بدائل تسويقية أخرى، مثل التسويق الإلكتروني؛
- **إنعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة** : تأسيس شركة ناشئة أمر يحتاج لخبرات متنوعة، بالإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الكبير الذي يجب على صاحب الشركة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق والإستراتيجية. وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى صاحب الشركة أو المؤسسة ستضطر أن يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة يجب ان يعطيه حصة من شركته. كما تتجسد أيضا إنعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع الشركة وتعلق هذه الدراسة عادة بالدراسة المالية، الدراسة التسويقية ودراسة الجدوى الفنية. لذا نجد أغلب المؤسسات الناشئة التي لم تستمر في نشاطها أو فشلت كان ذلك نتيجة عدم إعداد دراسة جدوى محترفة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الإعتماد أو الإستعانة بإعداد دراسة الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الإستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال؛
- **فريق العمل** : إن العمل الجماعي والعمل كفريق له أهمية كبرى للشركات والمؤسسات الناشئة إذ أن معظم الشركات الناشئة تعاني من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل¹.

ثانيا: تمويل المشروعات الناشئة

إعتبر موضوع تمويل المؤسسات الناشئة أهم المشاكل التي تعترضها، لذا كان لا بد من ابتكار أدوات تمويلية متعددة ومتنوعة حتى تتماشى مع التطور والتنوع الذي شهدته الحاجات التمويلية، ولعل من نتائج التطور المستمر للوسائل التمويلية ظهور أنماط جديدة تختلف عن القديمة، ويمكن التعرف على أهم مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- 1- **مصادر التمويل الداخلية** : تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المصادر الداخلية للتمويل قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

¹ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة للجزائر وآليات دعمها ومرافقتها، مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص-ص 472-474.

أ- رأس المال (الأموال الشخصية) : وتظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند تأسيس أو انطلاق المشروع، حيث أنه يلجأ صاحب المشروع عند بداية أو تكوين مؤسسته بالاعتماد على أمواله الخاصة ومدخراته الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم رغبته في المخاطرة بأموال غيره، والمحافظة على الإستقلالية المالية.

ب- التمويل الذاتي : يعتبر من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل، ويلعب دورا هاما في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب ضعف مركزها المالي وصعوبة حصولها على الإقتراض، وكذلك بسبب عدم رغبة مسيري هذه المؤسسات في الدخول بالتزامات مالية يصعب مواجهتها نظرا لمحدودية إمكانياتها المالية، إضافة إلى عدم تمكن معظمها من اللجوء للأسواق المالية من أجل التمويل بواسطة طرح الأسهم والسندات بسبب صعوبة شروط الإدراج .
ويكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال، والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة، في حين أن النوع الثاني فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والإنطلاق، ويشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققها المشروع من مختلف نشاطاته والتي تبقى لديه بصفة دائمة أو لفترة طويلة، إضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات.

2- مصادر التمويل الخارجية : عادة لا تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

أ- الإئتمان التجاري : يعتبر الإئتمان التجاري نوعا من أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ممثلا في قيمة المشتريات الآجلة التي تحصل عليها من الموردين على أن تسدد قيمتها في وقت لاحق¹. وهو أحد مصادر التمويل القصير الأجل الهامة الذي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة التي يحصل عليها المستثمر من المورد لمواجهة احتياجاته الجارية في حالة عدم كفاية رأس المال العامل، ويضمن هذا الإئتمان إستمرار المشروع الصغير في ممارسة نشاطه، كما يتميز بالمرونة لأنه عادة ما يزيد وينقص تبعا لتغيرات حجم النشاط، كما أنه لا تترتب على هذا الإئتمان أية أعباء إضافية ولا يحتسب عليه أية فوائد مهما طاللت مدة الإئتمان، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليه؛ إذ أنه لا يتطلب أية إجراءات معقدة كما هو الحال في الإئتمان المصرفي سوى المعرفة وتبادل الثقة بين المشروع والمورد.

ب- الإئتمان المصرفي : ويمثل قروضا قصيرة الأجل يحصل عليها المشروع من البنك، وذلك من أجل تمويل احتياجاته القصيرة الأجل، ويمكن التعبير عنه بتلك الثقة التي يعطيها البنك للمؤسسة، بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال لفترة محددة ومتفق عليها مقابل فائدة معينة، ويتوقف حجم إستخدام هذا الإئتمان على قرار

¹فهد عبد الرحمان أحمد الأحمد، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار والتمويل، مجلة الإقتصاد الحديث، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01، العدد 08، 2013، ص14.

المشروع الصغير بخصوص مدى الإعتماد عليه ودرجة توفره عند الحاجة إليه، بالإضافة إلى المركز الائتماني للمشروع طالب القرض من جهة وعلى شروط الإقتراض التي يطلبها المقرض من جهة ثانية.

ج- التمويل غير الرسمي : يشكل هذا النوع أحد مصادر التمويل الخارجية الأكثر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب هذه المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة، ويأخذ هذا التمويل العديد من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والعائلة، جمعيات تناوب الإدخار والائتمان وغيرها من الأشكال.

د- التمويل الإستجاري : وهو أحد الطرق الحديثة في التمويل، حيث يقوم المشروع بدل شراء الأصل باستئجاره من مالكة أو مؤجره، فيكون له حق الإنتفاع باستخدامه وينقسم إلى :

- الإستئجار التشغيلي : ويكون المؤجر عادة هو المسؤول عن صيانة الأصل والتأمين عليه، كما يتحمل مخاطر الإهتلاك والتقادم.
- الإستئجار التمويلي : يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر، ويأجرها له بعقد غير قابل للإلغاء لمدة طويلة، ويتم سداد الأقساط على مدى فترة العقد¹.

هـ- صندوق تمويل المؤسسات الناشئة : إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الذي تم إنشائه في الجزائر يعتمد على آلية تمويل قائم على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض ناهيك على كونه فرصة لإبعاد الشباب عن البيروقراطية الإدارية، فهو آلية تمويلية جديدة تمكن الشباب أصحاب المشاريع من تقادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة.

يتم تمويل الصندوق من طرف الدولة ويبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا.

و- تمويل المؤسسة الناشئة عن طريق إستغلال حقوق الملكية الفكرية : مع دخول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة حيز التنفيذ في معظم بلدان العالم ومع تزايد حدة المنافسة نتيجة العولمة، فإن هناك توجه عام حول اعتماد المؤسسة مهما كان حجمها على الابتكار من جهة، وعلى وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من استغلالها من طرف الآخرين دون ترخيص.

ز- رأس المال المخاطر آلية لتمويل المشاريع الناشئة : فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناشئة هناك اتجاه لتفضيل التمويل بالأموال الخاصة المتمثل في رأس المال المخاطر على التمويل البنكي وعدم التطرق تماما للجوء لسوق رأس المال لعدم منطقية توجه منشأة حديثة للاكتتاب العام، فإن خصائص مصادر الأموال الأكثر

¹تمجدين نور الدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص-ص 146-149.

ملائمة لهذا النوع من المشاريع، وتقود إلى استبعاد القروض البنكية التقليدية واعتبار تمويل من رأس المال المخاطر أحسن بديل تمويلي للمشاريع الناشئة.

ح- البنوك :

إن حاجة المؤسسة للأموال هي حاجة مستمرة وليس ظرفية ومن هنا فإن علاقة المؤسسة بالبنك هي أيضا علاقة دائمة تقوم على تبادل المنافع بين الطرفين، فالمؤسسة تحصل على الخدمة والبنك يحصل على مكافئة لقاء الخدمة المقدمة كما أن هذه العلاقة لم تعد قائمه على أساس الوصاية وإنما تقوم اليوم على أساس قواعد وأصول العمل البنكي المالي، فلفترة طويلة من الزمن اعتبر التمويل البنكي بمثابة الملجأ الأساسي الذي تعتمد عليه المشاريع الاستثمارية من أجل حصولها على الأموال اللازمة، لكن هذا التمويل يعتمد على معايير تقليدية لتقييم هذا هذه الأخيرة ويطلب من المقرض تقديم ضمانات عينية وشخصية¹.

المطلب 02 : ماهية دراسة الجدوى

تعتبر دراسة جدوى المشروعات من الموضوعات الهامة والتي لاقت اهتمام واسع وأصبحت في وقتنا الحالي إحدى الأدوات الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي بل والسياسة الفعالة لإدارة المشروعات، استمرارها ونموها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والمستوى النظري والتطبيقي سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية، حيث تهدف دراسة الجدوى إلى محاولة التنبؤ بالمستقبل بنظرة إستراتيجية والوصول إلى قرار استثماري عقلاي على مدى عمر المشروع الافتراضي وبأقل درجة ممكنة من المخاطرة.

أولا: مفهوم دراسة الجدوى :

تعرف دراسة جدوى المشروعات الاقتصادية بأنها تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، اجتماعية..إلخ، وذلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة، بالإضافة إلى عدد آخر من الأهداف، وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى دراسات الجدوى على أنها أداة علمية تستخدم لترشيد قرار الاستثمار وتشكل دعامة قوية في توفير النجاح والأمان في مثل هذه القرارات².

تشير الجدوى لغويا إلى المنفعة والصلاحية، ودراسات الجدوى تهدف إلى تحديد صلاحية مشروع ما من عدمه، وذلك للتوجيه باتخاذ قرار بتنفيذ المشروع والبدء في اتخاذ الخطوات التنفيذية، أو تحية هذا المشروع جانبا لثبوت عدم جدواه، مع مراعاة أن أي مشروع استثماري عادة ما يبدأ بفكرة أو فرصة استثمارية لإنتاج سلعة أو خدمة بهدف تحقيق عائد اقتصادي أو اجتماعي مقبول على الاستثمار المتوقع، ولعل ذلك يكمن في أن

¹ بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدينة الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص-ص159-160.

² تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009-2010، ص206.

الهدف هو تحديد صلاحية المشروع الاستثماري المذكور من جوانب متعددة، يستلزم كل جانب منها دراسة مستقلة لجدوى المشروع كالدراسة البيئية، الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية، الدراسة المالية، وعلى ذلك فالأمر لا يتطلب دراسة واحدة، وإنما هي مجموعة من الدراسات تهدف في نهايتها إذا تم استكمال جميع الدراسات إلى الوصول إلى قرار يحدد مدى صلاحية المشروع للتنفيذ وما إذا كان من الممكن أن يتحول إلى منشأة ترى النور¹.

يمكن تعريف دراسة الجدوى بأنها مجموعة الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الإنتاجية، الاجتماعية والتسويقية لمشروع معين. وتتطلب هذه الدراسات توافر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار الاستثماري السليم².

تعتبر دراسة الجدوى الطريق المسير للمشروع الناشئ، وهي الخطة التي يعتمد عليها المستثمر في دراسات كل النواحي الخاصة بمشروعه لتفادي العشوائية وعدم التأكد عن طريق تتبع الأساليب العلمية والمستخدمه في جميع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه.

ثانياً: أهمية دراسة الجدوى

لقد حظي موضوع دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية للمشروعات الإستثمارية بأهمية كبيرة وبخاصة في الدول المتقدمة وبعد الحرب العالمية الثانية، كجزء من إهتمامها في ضرورة العمل على تحقيق الإستخدام والتوزيع الأمثل للمود الإقتصادية المتاحة، ذلك الإهتمام الذي يظهر واضحاً، من خلال إتجاه جميع إدارات المشروعات سواء كانت عامة أو خاصة، كبيرة أو صغيرة، نحو إخضاع المشروعات المقترحة لمثل تلك الدراسات، من أجل ضمان مستوى معين من الأمان وتخفيف درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة، هذا ما يجعل أغلب المشروعات القائمة أو الجديدة تكون عادة من نوع المشروعات الناجحة والمجدية إقتصادياً.

لدراسة الجدوى الإقتصادية أهمية بالغة بالنسبة للمشروع الإستثماري ولصاحب المشروع بحد ذاته وذلك لقدرتها على رسم صورة مسبقة عن الهدف المراد تحقيقه، وعليه تكمن أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية فيما يلي:

- تتيح نتائج دراسات الجدوى للمستثمر الفرد أن يفاضل بين الفرص الإستثمارية المتاحة لديه وترتيبها؛

¹ عادل طه فايد، دراسات الجدوى التقييم المحاسبي والإقتصادي للمشروعات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2011، ص 05.

² محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون طبعة، 2010، ص 34.

- إظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف التي يقوم من أجلها، بحيث أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة؛
- تساهم دراسة الجدوى في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الإحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها؛
- تساعد دراسة الجدوى المستثمر على المفاضلة بين فرص الإستثمار المتاحة، وبالتالي إتخاذ القرار الصائب على نحو يخدم الهدف المنشود؛
- تساعد دراسة الجدوى على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل على نحو يتلائم مع الظروف المتغيرة والطارئة، التي يمكن أن تواجه المشروع خلال فترات التنفيذ والتشغيل¹.

ثالثا: أهداف دراسة الجدوى

هناك هدف عام لدراسات الجدوى وأهداف فرعية تبرز أهمية دراسة الجدوى سواء على المستثمر أو على مستوى المجتمع، فدراسات الجدوى تهدف في إطارها العام إلى تقرير أفضلية القيام بالإستثمار في المشروع المقترح من عدمه ويتضمن هذا الهدف العام بطياته العديد من الأهداف الفرعية لعل من أهمها :

- تعظيم الثروة من خلال تعظيم الربح، وهذا الأمر يحقق تعظيم القيمة السوقية والعائد الإجتماعي؛
- المساعدة للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة المادية أو الطبيعية والتي تتصف بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى ترشيد القرار الإستثماري؛
- وضع خطط وبرامج لتنفيذ المشروع وتحديد أسلوب إدارة المشروع، والتفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق؛
- إختيار المشاريع التي تحقق للمجتمع و لصاحب المشروع وللدولة أعلى منفعة؛
- إتاحة الفرص لإختيار المشاريع التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخول؛
- إختيار المشاريع التي تساعد على حل المشاكل الإقتصادية²؛
- تحديد مدى أهمية المشروع للمستثمر في ضوء ما تتضمنه من بيانات تفصيلية؛
- توضيح مدى القبول الإجتماعي والتشريعي لفكرة المشروع؛
- تحديد الجوانب الحرجة في المشروع والتي تستلزم دراسة عميقة ومتخصصة مثل: مسح السوق، إختبارات معملية، مشروع إختبار¹.

¹ بن شاعة وليد، وآخرون، دراسات الجدوى الإقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص-ص 137-138.

² أوسرير منور، وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 332.

المطلب الثالث : تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التصنيفات التي تقوم عليها دراسات الجدوى، بالإضافة إلى تحديد أهم المجالات التي تستخدم أو تطبق فيها دراسات الجدوى الاقتصادية.

أولاً: تصنيفات دراسة الجدوى :

تتعدد وتتنوع تصنيفات جدوى المشروعات الإستثمارية وفق لإختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات، ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية :

1- التصنيف الوظيفي : والذي يميز بين دراسات الجدوى وفقاً لإختلاف طبيعة ونوعية الدراسة. فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب مالية تسمى بدراسة الجدوى المالية...إلخ.

2- التصنيف النفعي : والذي يميز دراسات الجدوى وفقاً لإختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها، فإذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الإستثمارية المتاحة من وجهة نظر ملاكها أو المستثمر الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الإستثمارية المتاحة من وجهة نظر المجتمع ككل والذي يهدف على تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية.

3- التصنيف التحليلي : والذي يميز بين دراسة جدوى المشاريع وفقاً لإختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية للفكرة الإستثمارية التي تطرأ على ذهن المستثمر والتي تمثل النواة الأساسية لسلسلة من التحليلات الوصفية والكمية التي تنشأ عنها إتخاذ قرار بتنفيذ فرصة إستثمارية معينة.

ودراسة الجدوى التفصيلية التي تكون إمتداد لدراسة الجدوى المبدئية لبعض الأفكار الإستثمارية التي إجتازت دراسة الجدوى المبدئية، حيث تشمل العديد من الدراسات التفصيلية متنوعة الإتجاهات بعضها يتعلق بالجوانب التسويقية وأخرى بالجوانب الفنية، المالية...إلخ.²

ثانياً : المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى

هناك عدة مجالات تطبيقية لدراسة الجدوى يمكن حصرها فيما يلي :

¹ عبد العزيز السيد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإستثمارية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2012، ص09.

² حليلة شابي، دراسة جدوى المشاريع الإستثمارية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 22، 2017، ص383.

1- دراسة الجدوى للمشروعات الإستثمارية الجديدة : هذا المجال هو أكثر المجالات التطبيقية إنتشاراً وأهمية لأن المشروع الاستثماري الجديد يحتاج إلى دراسات وتقديرات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة له، وهذه الدراسات تتم قبل البدء في تنفيذ المشروع أخذاً بالاعتبار المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.

2- دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة : هنا دراسة الجدوى تكون أمام مشروع قائم بالفعل يعمل، ولكن لأسباب عديدة يتم التوسع الاستثماري فيه، من خلال إقامة مصنع تابع له أو إضافة خط إنتاج جديد، أو قد يكون التوسع من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية باقتناء آلات إنتاج جديدة، وفي كل الحالات يحتاج قرار التوسع إلى دراسة الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري السليم في كل حالة.

3- دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد : تتم هذه الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو باستبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وهنا نحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع المختلفة للآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وتتمثل هذه الأداة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

4- دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي : وتبرز أهمية هذا المجال نظراً لدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية، ومع التغييرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد التنافسية، سيدفع ذلك الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير والإتجاه إلى التطوير التكنولوجي¹.

ثالثاً : مراحل دراسة الجدوى

تمر دراسة الجدوى للمشاريع وتقييمها بأربع مراحل أساسية :

1- **مرحلة التشخيص** : تبدأ دراسات الجدوى بوجود فرصة إستثمارية في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يضمنها النشاط الاقتصادي، فكل هدف يتطرق منه بزوغ فكرة معينة لا بد أن ينطلق منها هذا الهدف، ولا شك أن تلك الفكرة لا بد أن تكون موضوعية، بمعنى أن يكون احتمال تحقيقها أكبر من احتمال فشلها، وعندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من هذه الفرصة فإنه يتحول إلى المرحلة الثانية لتخضع هذه الفكرة للتفكير فتتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة، ومن خلال تحليل المعلومات التي يتم تجميعها يتحدد الهدف من المشروع.

2- **دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية)** : تمثل هذه المرحلة التخمين الأولي للمشروع وهي مهمة في رفض أو قبول المشروع من خلال دراسة حجم السوق، التكلفة الأولية الإجمالية للمنتج النهائي وكافة العناصر اللازمة لقيام المشروع، وهي عبارة عن مسح أولي لمجالات المخاطرة الإستثمارية بغرض إستكشاف الصعوبات وراء

¹ نصيرة حمودة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي، مجلة دفاتر بوادكس، مخبر البحث بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2016، ص 317.

تنفيذ المشروع ومدى القدرة على تجاوزها أو تحقيقها ولبيان البدائل المتاحة وإعطاء تقديرات تقريبية وإستنتاجات بشأن المعدلات المتوقعة للمخاطر مقابل المعدلات المتوقعة للعوائد المنتظرة من المشروع الإستثماري.

3- دراسة الجدوى التفصيلية : إذا كانت دراسات الجدوى مبدئية للمشروع إيجابية تسمح بالفعل بالدخول في دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع، والتي يقصد بها دراسة المشروع من مختلف جوانبه ونواحيه بهدف إتخاذ قرار تنفيذ المشروع من عدمه، وتتطرق دراسة الجدوى التفصيلية للجوانب التالية :

- **الدراسة البيئية والقانونية :** من حيث الآثار البيئية للمشروع وتكيفه مع القوانين المعمول بها؛
- **الدراسة التسويقية :** معرفة مجالات العرض والطلب وإتجاهات الأسعار والتنبؤ بها وتحديد الاستراتيجية التسويقية المتبعة؛
- **الدراسة الفنية :** ويتم من خلالها تحديد موقع المشروع وإحتياجاته من عمالة ومواد أولية ولوازم وتخطيط المشروع وتسلسل العملية الإنتاجية؛
- **الدراسة المالية والتمويلية :** وتشمل تقدير تدفقات المشروع وعمره الإنتاجي وتحديد الهيكل التمويلي المناسب¹؛

كما تنطوي دراسة الجدوى التفصيلية على تحليل المشروع من مختلف الجوانب لتقدير المنافع التي يوفرها، فسنفصل في مراحل دراسة الجدوى التفصيلية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

4- مرحلة التقييم وإتخاذ القرار النهائي : تنطوي هذه المرحلة على تطبيق مجموعة من المعايير يطلق عليها معايير تقييم المشاريع للوصول إلى عملية إتخاذ القرار الإستثماري بإقامة المشروع أو رفضه².

¹توبين علي، بلحمدي سيد علي، دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل، المجلة المغربية للإقتصاد والمناجنت، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحث وإبداع، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص254.

²فتيحة بن حاج، جيلالي مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 04، 2011، ص192.

المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى

مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية تتمثل في تلك المراحل التي تنحصر في دراسة الجدوى التفصيلية، وهي الدراسة الكاملة عن المشروع التي توضح أبعاد الفكرة الاستثمارية من جوانبها المختلفة، وتأخذ نفس طابع الدراسة المبدئية بشكل من التفصيل، فتمر دراسة الجدوى بعدة مراحل متسلسلة ومتكاملة، حيث لا يمكن التخلي عن أي مرحلة منها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مراحل دراسات الجدوى للمشاريع الناشئة فنقسمها على المطالب التالية :

المطلب الأول : دراسات الجدوى القانونية والبيئية

دراسة الجدوى البيئية والقانونية تمثل جزءاً أساسياً في عملية تقييم المشاريع والأنشطة التي قد تؤثر على البيئة، فيهدف هذا النوع من الدراسات إلى تحليل التأثيرات المحتملة للمشاريع على البيئة وتقييم مدى توافقها مع القوانين واللوائح البيئية المحلية والدولية.

بشكل عام، تعتبر دراسة الجدوى البيئية والقانونية أداة هامة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتخطيطية الصحيحة، حيث تضمن الامتثال للقوانين واللوائح البيئية وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة والمجتمع، كما يتم التفصيل فيها عبر العناصر التالية :

أولاً : دراسة الجدوى القانونية :

تعتبر دراسة الجدوى القانونية هي القاعدة الأساسية التي يبني عليها المشروع الاستثماري، فيمكن التطرق إلى أهم عناصرها عبر النقاط التالية :

1- مفهوم دراسة الجدوى القانونية : تعمل دراسة الجدوى القانونية للمشروع الإستثماري على تحديد الآثار المختلفة لقوانين وتشريعات الإستثمار بما تحمله من مزايا وحوافر قد يكون لها آثار إيجابية على المشروع، وبما تتضمنه من قيود وأعباء قد يكون لها آثار سلبية على المشروع، كما تعمل على تحديد الشكل القانوني للمشروع الإستثماري الذي يعتبر من الركائز الهامة لدراسة الجدوى القانونية بحيث ينبغي على القائم بهذه الدراسة أن يختار أفضل شكل قانوني يتلائم مع طبيعة المشروع وحجمه ونوع نشاطه¹.

يقصد بدراسة الجدوى القانونية أنها معرفة وتحديد الصلاحية القانونية للمشروع الاستثماري المقترح، أي التأكد من عدم وجود قوانين وتعليمات تمنع قبول المشروع².

¹ عيسي نبوية، بختي نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي مغنية، تلمسان، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2023، ص1014.

² مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص32.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف الدراسة القانونية بأنها الدراسة التي يجب أن يتجه المشروع إلى تحديدها من أجل الوصول إلى الشكل القانوني للمشروع والدراسة القانونية، تتكون من عدة عناصر، فمنها ما يخص شكل المشروع سواء كان مشروع فردياً، أو شركة مساهمة أو شركة تضامن أو غيرها من الأشكال المختلفة، ومنها ما يتصل بمجموعة القوانين التي يجب تطبيقها من أجل الوصول إلى الأساس القانوني للمشروع.

2- أشكال المشروعات الاقتصادية : لا شك أن اختيار الشكل القانوني للمشروع يعتبر نقطة الإنطلاق الحقيقية التي من خلالها يبدأ المشروع في تحديد الجوانب القانونية التي على أساسها سيقوم المستثمر في تقييم الجوانب الأخرى سواء كانت جوانب فنية أو جوانب مالية، ويجب أن نقول في هذا الاتجاه أن هناك نوعيات مختلفة من المشروعات، ما بين المشروع الفردي أو المشروعات الجماعية المنشأة، وفي هذا الخصوص نقوم بشرح تلك الأشكال كالتالي :

أ- المشروع الفردي : هذه النوعية من المشروعات تتميز بأن مالكيها يكون صاحب المشروع أو المستثمر الأصلي وبالتالي فإنه من الناحية القانونية تحقق له الحقوق، ويترتب على نشاطه الإلتزامات قبل الغير.

ولما كانت الحقوق كلها لصاحبه، أننا لا ننسى أنه ورغم فردية المشروع فهناك مجموعة من القيود التي يجب أن نضعها في الإعتبار، وهو أن يكون هذا المشروع يتماشى مع طبيعة القوانين المسيرة للمشروعات.

ب- شركات التضامن : وهي شركات يملكها ويديرها أكثر من شخص، وفقاً لعقود مبرمة فيها بينهم من أجل تحقيق هدف معين هو هدف أي مشروع إقتصادي، ولا شك أن تحديد الهدف يسبق أي عملية إستثمارية وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إتفاق على مشروع، دون أن يكون هناك إتفاق أيضاً على تحقيق هدف معين.

ج- شركات المساهمة : وهي إحدى شركات الأموال، بل كبرى هذه الشركات، وشركات الأموال من حيث الأصل تتكون من عدد من النوعيات، تلك على التوالي شركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وتعتبر الشركات المساهمة أقوى هذه النوعيات من حيث ضخامة المشروع والكيان الإقتصادي، فمفهومها يعني مشروع إقتصادي ينقسم رأسماله إلى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون، وتنحصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي قام بالاكنتاب فيها، وبالتالي فهو غير مسؤول عن ديون والتزامات الشركة إلا في حدود ما اكتتب فيه، كما أن المشروع لا بد أن يكون له اسم تجاري يشق من الهدف الذي أنشئت الشركة من أجله، كما لا يجوز قانوناً أن يتخذ من أسماء الشركاء عنواناً للشركة، وتتميز بانفصال الإدارة عن الملكية، وبذلك تكون فرصة لإدارة الشركة بواسطة الأكفاء ذوي القدرات العالية مع تحقيق الهدف من المشروع.

د- شركات التوصية بالأسهم : وهي إحدى شركات الأموال، تشبه شركات التوصية البسيطة باستثناء أن حصة الشركاء الموصيين تكون مقسمة إلى أسهم صغيرة يمكن تداولها والتنازل عنها دون موافقة بقية الشركاء، كما أن الموصين ليس لهم حق الاشتراك في الإدارة والتدخل فيها.

هـ- شركات ذات المسؤولية المحدودة : أيضا ضمن شركات الأموال، ولا يزيد عدد الشركاء عن 50 شريكا، ويقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ولا يجوز لهذه الشركات تتولي أعمال التأمين أو البنوك أو الإيداع، أو تلقي ودائع، أو استثمار الأموال لحساب الغير، ونلاحظ أن مسؤولية الشركاء محدودة بقدر حصصهم فقط، أي لا يجوز الرجوع على أموالهم أو ممتلكاتهم لاستيفاء ديون الشركة.

و- شركات التوصية البسيطة : وهي إحدى شركات الأشخاص التي تضم أيضا شركات التضامن، ولقد أنشئت هذه الشركات لتقضي على سلبيات شركات التضامن، من خلال عدم المسؤولية المطلقة التي تتصف به شركات التضامن، أيضا فإن شركات التوصية البسيطة فرصة لإشراك جميع الشركات في الإدارة على اختلاف قدراتهم، وتتألف الشركة من شركاء متضامنين، وآخرين موصيين، بحيث يكون الشريك المتضامن من حيث الأصل مسؤول مسؤولية متضامنة مطلقة بنصوص القانون، أما الشريك الموصي فله أن يشترك في الإدارة، وله أن يشترك بأمواله فقط دون التدخل في الإدارة، حتى لا يصبح عرضة لإهمال واحتيال هؤلاء الشركاء.

ز- شركات المحاصة : هي نوعية خاصة من الشركات، حيث تنشأ من أجل غرض محدد تنتهي بانتهائه بمعنى أنها شركة ذات غرض مؤقت وليس من الضروري أن يكون هناك عقد مبرم، وإنما يكفي الاتفاق على قيامها، كما لا يشترط إشهار قيامها وإفلاسها وبموجب هذه الشركة يقوم شخصين أو أكثر بالاتفاق على القيام بعمل تجاري معين يقسمان الربح أو الخسارة فيما بينهما حتى ولو كان ذلك دون علم الجمهور¹.

ثانيا : دراسة الجدوى البيئية :

لقد أصبحت دراسة الجدوى البيئية في وقتنا الحالي أحد أهم جوانب ومكونات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، خاصة بعد وعي الدول ومؤسساتها بالآثار التي يمكن أن تخلفها المشاريع الاستثمارية على البيئة.

1- مفهوم دراسة الجدوى البيئية : وهي عادة ما ترتبط بمستلزمات حماية الموارد الطبيعية من التدهور والتلف، وحماية البيئة الطبيعية من التلوث، والإحتفاظ بحقوق الأجيال المستقبلية في الانتفاع بما تحظى الأجيال الحالية بالإستفادة منه من موارد طبيعية وبيئية، يفترض أن تكون صالحة للإستخدام وللعيش الآدمي².

¹ أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007-2008، ص-ص 60-72.

² زينب صالح الأشوح، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص 18.

كما تعرف دراسة الجدوى البيئية بأنها عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان، وهي الدراسة التي من خلالها يتم قياس وتحديد أثر المشروع الاستثماري على البيئة وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك صحة السكان والعمالة ومدى ما سببته من منافع أو آثار إيجابية ومن جهة أخرى تحليل أثر البيئة على المشروع والتعرف على كل الأطراف والعوامل التي سيتعامل معها المستثمر في مشروعه ولذلك يقوم بدراسة الجدوى البيئية خبراء متخصصين في البيئة بمعناها الواسع والذي ينطوي على جوانب عديدة¹.

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن التطرق إلى مفهوم دراسة الجدوى البيئية بأنها أساس نجاح المشروع في البيئة المقام فيها، وهي عملية تقييم وتحليل تأثير مشروع معين أو نشاط على البيئة والموارد الطبيعية المحيطة به، كما تهدف هذه الدراسة إلى فهم الآثار البيئية المحتملة للمشروع وتقديم التوصيات للحد من التأثيرات السلبية وتعزيز الجوانب الإيجابية على البيئة.

2- أهداف دراسة الجدوى البيئية : يتمثل الهدف الرئيسي من دراسة الجدوى البيئية للمشاريع بالتعرف على العوامل البيئية المحيطة بالمشروع وتشخيصها والتنبؤ بها، وتحديد أثارها وتحديد الفرص التي تتيحها، بما يساعد على تحقيق فعالية المشروع الاستثماري، ويمكن تحديد أهداف أكثر تفصيلاً وتحديداً على النحو التالي :

- تشجيع إجراء تحقيق شامل عن البيئة والأضرار المحتملة، وتحديد الإجراءات الوقائية والتعويضية اللازمة وبدائلها وطرق معالجتها.
- تحديد مجمل المؤثرات البيئية الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية على المشروع.
- إشراك أفراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها.
- تفادي الغرامات المالية والعقوبات المختلفة للمخلفات البيئية، والتي قد تصل إلى إغلاق المنشأة أو الحبس وغيرها من العقوبات التي تعيق النشاط الاقتصادي.

3- خطوات إعداد دراسة الجدوى البيئية : تمر عملية دراسة الجدوى للمشاريع بالعديد من المراحل والخطوات التي تبدأ بتحديد الآثار وتنتهي بتقديم التوصيات، هذه الخطوات يمكن أو نوجزها فيما يلي :

- **تحديد الآثار :** من خلال تحديد العوائق التي تعترض تنفيذ المشروع وإنشاءه، تحديد كافة الخيارات المتاحة لتحقيق أهدافه، تقرير متطلبات تقييم الأثر البيئي وبياناته ونطاقه، تحليل المشروع الاستثماري بغية تحديد الطلب على الموارد وآثارها البيئية؛
- **التنبؤ بالآثار البيئية :** أي التنبؤ بحجم الآثار البيئية المتوقعة من المشروع الاستثماري المقترح؛

¹ عبد الكريم يحيوي، السعيد دراجي، معايير دراسة الجدوى البيئية بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 34، العدد 02، 2020، ص1186.

- **تقييم الآثار :** في هذه الخطوة يتم تقييم الآثار المتوقعة ونطاقها واستمرارها والآثار الاقتصادية وتحديد التكاليف والمنافع المتعلقة بالموارد التي ترتبط بآثار المشروع على البيئية وبالتالي دمج هذه التكاليف والمنافع في التقييم الاقتصادي للمشروع بقدر أهمية قرار الاستثمار؛
- **التقرير والتوصيات :** يمثل إعداد التقرير النهائي للأثر البيئي ضرورة ملحة وذلك من أجل الحصول على الموافقة من الجهات المختصة، ويتضمن التقرير النهائي للأثر البيئي نتائج تقييم الأثر البيئي ومصادر البيانات ومستويات الثقة والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمتطلبات والمخاطر المحتملة، سواء كان ذلك أثناء دراسة الجدوى أو في مرحلة التنفيذ أو التشغيل¹.

المطلب الثاني : دراسات الجدوى الفنية والتسويقية

تمثل كل من دراسة الجدوى التسويقية والفنية جزءاً أساسياً من عملية تقييم المشاريع والأنشطة التجارية المقترحة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جوانب متعددة من المشروع، بما في ذلك الجوانب التقنية والفنية المتعلقة بتنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الجوانب التسويقية المتعلقة بتسويق المنتجات أو الخدمات المقترحة.

أولاً : دراسة الجدوى التسويقية :

تكتسب الجوانب التسويقية أهمية بالغة، فهي المدخل الحقيقي لدراسة فرص الإستثمار وإتخاذ قراراته النهائية في ضوء إحتياجات المستهلكين وحجم العرض والطلب والفجوة بينهم وهو ما يرتبط بحجم الإنتاجية المتوقعة للمشروع وبرامج الإنتاج التي سيتم تخطيطها ونقسم جوانب هذا الموضوع إلى العناصر التالية :

1- مفهوم دراسة الجدوى التسويقية : تُعرف على أنها مجموعة من البحوث و الدراسات التسويقية، تتعلق بالسوق الحالية والمتوقعة للمشروعات المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توفير قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم الطلب على منتجات محددة لمشروعات معينة، خلال فترة زمنية مقبلة أو مستقبلية².

يقصد بها مجموعة من الدراسات والبحوث التسويقية، والتي تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشروعات المقترحة، مجل الدراسة ينجم عنها توفر قدر كافي من البيانات والمعلومات التسويقية تسمح لنا بالتنبؤ بحجم وقيمة المبيعات من منتجات محددة ومشروعات معينة خلال فترة مقبلة، وتعرف بأنها مجموعة دراسات، هدفها توصيف سوق السلعة من إذ الحجم والخصائص الجغرافية والسكانية والدخلية للمستهلكين، سواء على المستوى المحلي أو أسواق التقدير، وتعرف بأنها إحدى أشكال بحوث التسويق، إذ تعني جمع وتسجيل وتحليل بيانات

¹ زبير محمد، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص-ص56-59.

² يسمين دروازي، دور الإستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الإستثمارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص66.

تسويقية عن الطلب والعرض والفجوة والشريحة، أو هي مجموعة من الدراسات تتعلق بكل من الطلب والعروض والأسعار والمنافسة ويكون هدفها تقدير حصة المشروع من حجم الطلب الكلي في سوق معين على سلعة معينة¹.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف دراسة الجدوى التسويقية بأنها عملية تحليل وتقييم للسوق المستهدف لضمان نجاح المنتج أو الخدمة المزعم تقديمها، وتهدف هذه الدراسة إلى فهم مدى الطلب على المنتج، تحديد الفئات المستهدفة، دراسة المنافسين، تحليل بيئة السوق، وتقييم الإستراتيجيات التسويقية الممكنة.

2- خطوات إعداد دراسة الجدوى التسويقية : تمر عملية دراسة الجدوى التسويقية للمشاريع بالعديد من المراحل والخطوات، يمكن أو نوجزها فيما يلي :

- **دراسة المستهلك :** وهي دراسة سيكولوجية إقتصادية، إجتماعية شاملة، وذلك بالنسبة للمستهلكين الحاليين والمرقبين بالإضافة إلى التركيب العمري للسكان ومتوسط حجم الأسرة، وهي تشمل سلوك المستهلكين، أذواقه، رغباته، دوافعه، أنواعه، موقعه، إحتياجاته، القوة الشرائية المتاحة لديه، نمطه الإنفاقي، ميله الحدي للإدخار؛
- **دراسة السوق :** وهي تشمل حجم السوق الحالي والمرقب، موقعه الجغرافي محلي أو خارجي، تجزئة السوق والمعايير المطبقة سواء على أساس المستهلك أو المنتج أو الموقع الجغرافي، كما يتضمن ذلك دراسة الحصة السوقية المتوقعة للمشروع، الطلب القائم بالسوق، وكذلك العرض المتاح، كما يتناول ذلك أساليب وإستراتيجيات إختراق السوق وغزوه لتقديم المنتجات الجديدة؛
- **الطلب المحلي :** ويتم دراسة تطوره وإعداد التوقعات الخاصة به إستنادا لمعادلة أساسية وهي أن :
 - $\text{الطلب المحلي} = \text{الإنتاج المحلي} + (\text{الواردات} - \text{الصادرات})$ ؛
 - $\text{بينما الطلب الكلي} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$.

ويراعى عند تقديره معدل النمو السنوي للسكان، والزيادة المتوقعة نتيجة التحول في الطلب الناشئ عن إستخدام منتج معين دون آخر مثل المنظفات الصناعية، الصابون.

ويستخدم معدل النمو للطلب المحلي كأساس لتقدير الطلب المحلي المتوقع مستقبلا على منتجات المشروع؛

- **العرض الكلي بالسوق :** ويتم دراسته من خلال تحليل تطور الإنتاج المحلي والواردات خلال الفترات السابقة، وفي ضوء ذلك يتم إعداد تقديرات لتطور الإنتاج المحلي، ويتكون العرض الكلي للمنتج المحلي، الواردات، ويتم إعداد متوسطات هندسية لمعدلات نمو الإنتاج المحلي من المنتجات المتوقعة

¹مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، دراسة جدوى المشروعات السياحية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص121.

للمشروع محل الدراسة، للوقوف عن اتجاهات التزايد أو التراجع في أرقام الإنتاج المحلي والواردات ومن ثم العرض الكلي للأسواق؛

- **الفجوة أو الفائض** : يتم إحتسابها من خلال المقارنة بين الطلب والعرض المحليين في السنوات السابقة ومتابعة تطور هذه الفجوة أو الفائض القائم، مع بناء تقديرات للوضع المتوقع؛
- **المزيج التسويقي** : ويشمل العناصر التالية : المنتج، التوزيع، التسعير، الترويج.

❖ **المنتج** : ويشمل ذلك دراسة دورة حياة المنتج (مرحلة تقديمه للسوق، مرحلة النضج، مرحلة التشبع، مرحلة هبوط الطلب عليه)، وهي قرارات شديدة الأهمية ترتبط بتوقيت تقديم المنتج للسوق حتى يحسن قبوله وخلق الطلب عليه، كما يرتبط ذلك بالتوقيت الذي يتعين معه تقديم المشروع لمنتجات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية في ضوء المرحلة التي يمر بها المنتج من دورة عمره؛

❖ **التوزيع** : يرتبط عنصر التوزيع بدراسة إعتبرات متعددة بهدف وضع أفضل إستراتيجية ممكنة للتوزيع من خلال : إختيار شبكة التوزيع، تحديد أنسب أساليب التوزيع، طول قناة التوزيع وتكلفة التوزيع.

وترتبط هذه الإعتبرات وغيرها بطبيعة السلع التي يقدمها المشروع وحجم السوق، أسعار البيع والتي لا يمكن تحميلها بأعباء إضافية تتمثل في تكلفة التوزيع إذا ما تعدد الوسطاء أيضا يتعين أن يؤخذ في الإعتبار سياسات المنافسين والموارد المالية المتاحة للمشروع والميزانية التي يمكن رصدها من موارده لإنشاء شبكة التوزيع الخاصة به.

❖ **التسعير** : وهو من القرارات الهامة والحساسة في حياة المشروع لأنه يرتبط بإيرادات المشروع وتدفقاته النقدية ومن ثم جدواه المالية والاقتصادية في النهاية، كما يتعلق الموضوع بقدرة المشروع على المنافسة واستمراره في العمل، وحساسية الطلب على منتجاته للتغير في الأسعار، ويرتبط قرار التسعير بنظم التكاليف المتبعة داخل المشروع وهامش الربح المقبول من ادارته توصلا لقرار التسعير النهائي للمنتجات؛

❖ **الترويج** : وهو من الموضوعات الحيوية في الإستراتيجية التسويقية الشاملة، ما بين جهود البيع الشخصي، الإعلان وغير ذلك من سبل الترويج.

وفي ضوء ذلك ينبغي بناء تصور شامل لبرامج الترويج في مرحلة إنشاء المشروع، وتوقيتات الانفاق وما إذا كان جانب منه سيتم في مرحلة إنشاء المشروع، وإن يؤخذ في الإعتبار عند تقدير التكاليف الاستثمارية المطلوبة للمشروع، وخاصة تقديرات مصروفات ما قبل التشغيل، ضمانا لسلامة قرار الاستثمار وتدبير الأموال الكافية في إطار خطة التمويل المقترحة للمشروع؛

- **المنافسة** : يتم التخطيط لقرار الاستثمار غالبا في ظل بيئة تنافسية يتواجد بها مشروعات مثيلة للمشروع المزمع إنشاؤه، وهنا يتعين دراسة ردود أفعال المنافسين المتوقعة، واستراتيجية الحالية في التسعير،

الترويج، تشكيلة المنتجات، التوزيع وغير ذلك، وهل سيقدم المشروع الجديد بدائل جديدة أم سيقدم نفس المنتجات بمستويات أعلى من الجودة أو بأسعار تنافسية، ويتم ذلك على مستوى المنافسة الحالية والمرتبقة، سواء كانت المنافسة محلية أو خارجية وذلك في حالة إنتاج المشروع الجديد لسلع تواجه منافسة من منتجات مثيلة يتم إستيرادها. التقدير السليم لموضوع المنافسة يجذب المشروع مشكلات عديدة، حتى لا يتم اتخذه القرار في ظل افتراضات غير دقيقة، فيتم تضخيم حجم المنافسة وحدتها أو التقليل من شأنها وكلا الأمرين له مخاطرة وأثاره السلبية؛

- **عمليات البيع والشراء :** يتعين دراستها وتحليلها لمعرفة طبيعة هذه الأنشطة، مصادرها، الدوافع الخاصة بها، الأسعار، ثم القرارات الخاصة بالبيع والشراء والمستوى الإداري الذي تستند منه، ومن بعض أنواع السلع لدينا سلع تامه الصنع، سلع نصف مصنعة، سلع صناعية، سلع استهلاكية، سلع نمطية، سلع قابلة للتلف، سلع قابلة للكسر... إلخ؛
- **بحوث التسويق :** وهي أداة فعالة لترشيد القرارات التسويقية المختلفة من خلال اعتمادها على مناهج البحث العلمي واستخدام الأساليب الرياضية والاحصائية في تحليل البيانات والنتائج توصلنا الى أكثر القرارات رشادة وبما يخدم صالح المشروع والمجتمع، خاصة في ظل ندرة الموارد وارتفاع تكلفة الحصول عليها. ويتصل بهذا الموضوع تحديد ميزانية بحوث التسويق والجهة التي يسند إليها تنفيذها، والمجالات التي توظف إليها هذه البحوث¹.

ثانيا : دراسة الجدوى الفنية :

تعتبر الدراسة الفنية للمشروع جزءاً أساسياً من دراسة الجدوى الشاملة لأي مشروع إستثماري أو تجاري. تركز هذه الدراسة على التقييم الفني لجوانب المشروع، مما يتيح فهماً دقيقاً لقابلية تنفيذه ونجاحه من الناحية التقنية. تهدف الدراسة الفنية إلى تحليل الجوانب التقنية المختلفة للمشروع، فيمكن التطرق إلى أهم عناصرها عبر النقاط التالية :

1- مفهوم دراسة الجدوى الفنية : تعد هذه المرحلة هامة حيث أن عدم الدقة فيها يؤدي إلى وقوع المشروع ومواجهته لمشاكل عديدة في المستقبل، وتسمى هذه المرحلة بدراسة البدائل حيث يكمن مضمونها في الاختيار بين البدائل في كل مرحلة وهذا من خلال الاختيار بين المواقع وبين الطرق الإنتاج المختلفة وبين العروض

¹ أحمد غنيم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار والإئتمان، دار المستقبل للطباعة والنشر، بورسعيد، مصر، الطبعة الرابعة، 1999، ص-ص 27-33.

المختلفة للآلات من الأسواق المختلفة والأنواع المختلفة لتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، ويتم اختيار البديل المناسب من بين هذه البدائل في ضوء إمكانيات وأهداف المشروع¹.

تعتبر دراسة الجدوى الفنية المرحلة التي تلي دراسة الجدوى التسويقية، في إطار دراسة الجدوى الاقتصادية، ولكي يتمكن من الانتقال إلى هذه المرحلة يجب الإستعانة بما أفرزته دراسة السوق من نتائج والتي تلخص فيما إذا كان حجم الطلب يبرر الإستمرار أو التوقف عن دراسة الجدوى ككل، وتعتبر نتائج دراسة الجدوى التسويقية على درجة من الأهمية كونها تؤسس لمرحلة القرار الإستثماري فيما يتعلق بتحديد الطاقة الإنتاجية، حجم الإنتاج، العمر الإقتصادي للمشروع، وغير ذلك من المسائل التي تتضمنها دراسة الجدوى الفنية موضوعنا الراهن، ومن الأهداف المرجوة على أساس تنفيذ دراسة الجدوى الفنية الفصل في عملية إختيار البديل الإستثماري على أساس جوانب فنية كالموقع، حجم الإنتاج، الفن الإنتاجي وقضايا أخرى².

وعليه يمكن القول أن دراسة الجدوى الفنية عبارة عن مجموعة من الإختبارات والتقديرية المتعلقة ببحث مدى قابلية المشروع المقترح للتنفيذ من الناحية الفنية من عدمه، مما يعزز قرار الإستثمار في باقي مراحل دراسة الجدوى.

2- خطوات إعداد دراسة الجدوى الفنية : تمر خطوات دراسة الجدوى الفنية بالعناصر الأساسية التالية :

أ- تحديد حجم الإنتاج ومستويات الطاقة الإنتاجية : تبنى عملية تحديد حجم الإنتاج المناسب على النتائج التي توصلت إليها الجدوى التسويقية، فإذا كانت الأخيرة تحدد حجم الطلب المتوقع فإن دراسات الجدوى الفنية تسعى إلى تحديد حجم الإنتاج المتوافق مع حجم الطلب عبر العمر الإفتراضي للمشروع، ومن هنا تتطوي عملية تحديد حجم الإنتاج على تحديد مستوى الطاقة الإنتاجية التي سيعمل على أساسها المشروع.

• **تحديد حجم الإنتاج :** يتطلب تحديد حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية للمشروع توفر عدد من البيانات تتمثل في:

- ❖ عدد الوحدات الإنتاجية القائمة التي تنتج هذا النوع من المنتجات والطاقة الإنتاجية الحالية والمستقبلية لكل منها؛
- ❖ الطلب الحالي المحلي والمتوقع؛
- ❖ الصادرات الحالية والمستقبلية لأنها تمثل الطلب الخارجي؛

¹ منال بن عمار، عمر آيت مختار، دور دراسات الجدوى في ترشيد قرارات التمويل للمشاريع الاستثمارية، **مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال**، مخبر تنمية تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2021، ص268.

² حميد جاسم الجميلي، عبد الحليم محمد جبران، **الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2023، ص80.

❖ التعرف على الأحجام الاقتصادية التي تنتج هذا النوع من المنتجات بهدف تلبية احتياجات الطلب المتزايد من جانب وتجنب حدوث طاقة عاطلة من جانب آخر، ومنه يكون حجم إنتاج المشروع حسب العلاقة الموالية :

$$\text{حجم الإنتاج المتوقع} = \text{حجم الطلب} - \text{الإنتاج المتاح حاليا} - \text{إنتاج المشروعات قيد الإنشاء}$$

فإذا كانت النتيجة تساوي إلى الصفر فإن السوق مشبع من هذا المنتج، فإن الأمر يحتاج إلى التوقف عن الدراسة الفنية أو البحث عن إمكانية تغيير هيكل الطلب عن طريق منتجات أكثر جودة وأقل تكلفة، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن الجدوى الفنية لن تستمر وعلى القائمين بالمشروع البحث عن مشروع آخر له جدوى.

• **تحديد مستويات الطاقة الإنتاجية :** بعد تحديد حجم الإنتاج، يتجه القائمون على دراسة جدوى المشروعات إلى تحديد مستوى الطاقة الإنتاجية للمشروع، كما تعرف أنها " حجم الإنتاج المتولد في مدة معينة عند أدنى تكلفة ممكنة اعتمادا على أسلوب إنتاجي معين" وهنا يتضح الربط بين الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج المراد تحقيقه لذا من المهم التفريق بين مستويات الطاقة الإنتاجية

ب- **دراسة وإختيار الموقع الملائم للمشروع :** يمثل قرار إختيار وتحديد موقع المشروع، من القرارات الهامة المكونة لأحد الأركان الأساسية لدراسة الجدوى لأي مشروع، وذلك لما يترتب عليه من نتائج يمتد تأثيرها لفترة طويلة من الزمن يصعب تحديدها¹.

يعتبر إختيار موقع المشروع أهم مقومات نجاحه، وهذا لكون إختيار الموقع الغير السليم يترتب عنه سلبيات على المشروع وعلى الإقتصاد القومي ككل، وإختيار موقع المشروع تدخل فيه الكثير من العوامل مثل اليد العاملة، المواد الأولية، الطاقة الكهربائية، والظروف المناخية، تكاليف النقل...إلخ، وبالتالي عملية إختيار الموقع يجب أن يكون محكوما بهدف تحقيق أقصى ربح للمشروع، حيث لكل موقع مزايا يتمتع بها تجذب المستثمر إليه وعيوب قد تبعده عنه، وتتفاوت أهمية كل موقع وفق أسس متنوعة.

ج- **تخطيط الإنتاج والعمليات الإنتاجية :** يتطلب تحديد نوع الإنتاج ونوع وطبيعة وتوصيف العملية الإنتاجية ومن ثم إختيار أسلوب التشغيل والتكنولوجيا المستخدمة وتحديد نوع الآلات.

- تحديد نوع الإنتاج؛
- توصيف العملية الإنتاجية؛
- إختيار أسلوب التشغيل؛

¹نبيل عبد السلام شاكر، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1998، ص 145.

د- تحديد واختيار التكنولوجيا الملائمة : تعتبر عملية اختيار التكنولوجيا الملائمة عملية لتقييم وتحليل التقنيات المتاحة لتحديد أكثرها توافقاً مع احتياجات وأهداف المشروع أو المنظمة، كما يتضمن ذلك مراعاة العديد من العوامل، مثل التكلفة، الفعالية، المرونة، والقدرة على التكيف مع التغيرات المستقبلية.

ح- تقدير احتياجات ومتطلبات الإنتاج : بعد أن يتم اختيار الفن الإنتاجي يتعين تحديد المتطلبات الأساسية للمشروع من عناصر الإنتاج وفقاً لما يقتضيه هذا الفن المختار، ومن أهم هذه العناصر:

- الآلات والمعدات؛
- تقدير احتياجات المشروع من العمالة؛
- العمالة الإشرافية والخدمية؛
- المواد الخام والمواد الأولية؛
- تقدير احتياجات المشروع من الأثاث ووسائل النقل.

و- التخطيط الداخلي للمشروع : ويتضمن وضع التصاميم الهندسية سواء ما يتعلق بالأعمال المدنية أو الميكانيكية، بمعنى تحديد مواقع ومواصفات الأبنية الخاصة بالإدارة والمخازن وورشات العمل ومراكز التدريب والصيانة، فالتخطيط الداخلي الناجح لأي مشروع يتضمن قنوات اتصال سهلة بين جميع الوحدات داخل المشروع وبأقل تكلفة¹.

ز- تقدير عمر المشروع الاستثماري : تستلزم دراسة الجدوى الاقتصادية ضرورة تقدير العمر الاقتصادي للمشروع، وهنا يتعين التفرقة بين العمر الإنتاجي والعمر الاقتصادي للمشروع، فالعمر الإنتاجي يشير إلى تلك الفترة التي يستمر فيها المشروع صالحاً للإنتاج مع استمرار عملية الصيانة، أما العمر الاقتصادي فيشير إلى الفترة التي يكون فيه تشغيل المشروع مربحاً اقتصادياً، ويمكن القول أن العمر الاقتصادي للمشروع ينتهي عندما يصبح من الأوفر اقتصادياً إحلال منتجات حديثة أو قنوات إنتاجية متقدمة أو أصول جديدة محل بدائلها القديمة المستخدمة في هذا المشروع.

المطلب الثالث : دراسة الجدوى الاجتماعية والمالية

دراسة الجدوى المالية والاجتماعية هي عملية شاملة تهدف إلى تحليل وتقييم جوانب الإستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروع معين، حيث يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في فحص الجوانب المالية للمشروع بما يتيح للمستثمرين فهم المخاطر المالية والفرص المحتملة المتعلقة بالمشروع، بالإضافة إلى تقييم الآثار الاجتماعية المتوقعة لهذا المشروع على المجتمع المحلي والأطراف ذات الصلة.

¹ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، جامعة الموصل، العراق، بدون طبعة، 2007، ص-ص 51-56.

دراسة الجدوى المالية والإجتماعية هي عملية أساسية لتقييم الجوانب المالية والاجتماعية لمشروع محدد قبل بدء تنفيذه، ولفهم هذه الدراسة نقوم بالتطرق إلى أهم العناصر الأساسية التي تهدف إلى فهم جيد للتأثيرات المالية والاجتماعية المحتملة للمشروع :

أولاً : دراسة الجدوى الإجتماعية

دراسة الجدوى الإجتماعية هي عملية تقييمية تهدف إلى فحص وتقييم التأثيرات الإجتماعية لمشروع محدد قبل بدء تنفيذه، تتضمن هذه الدراسة تحليل تأثيرات المشروع على المجتمع المحلي والأطراف ذات الصلة، بالإضافة إلى تقدير الفوائد والمخاطر الإجتماعية المحتملة للمشروع، فيمكن التطرق إلى أهم عناصرها عبر النقاط التالية :

1- مفهوم دراسة الجدوى الإجتماعية : تهدف دراسة الجدوى الإجتماعية للمشروعات الإستثمارية إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية سواء الاقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية، فإذا كانت الربحية الخاصة هي مقياس الكفاءة الاقتصادية للإستثمار من وجهة النظر الفردية (على مستوى المشروع ذاته، ملاكه ودائنيه)، فإن الربحية الإجتماعية هي مقياس الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي أو من وجهة النظر الاجتماعية، والتي يقصد بها قياس الآثار الإجتماعية والإقتصادية للإستثمار على مستوى المجتمع الذي يحتوي على تلك المشروعات¹.

تعني دراسة الجدوى الإجتماعية بأنها معرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع المقترح والمجتمع الذي يقام فيه من خلال معرفة مدى استفادة المشروع من المجتمع، والفائدة التي يعود بها قيام هذا المشروع على المجتمع².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف دراسة الجدوى الاجتماعية بأنها عملية تقييم التأثيرات الاجتماعية المحتملة لمشروع معين قبل تنفيذه، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفوائد الاجتماعية للمشروع، وكذلك الآثار السلبية التي قد تنجم عنه، بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاه المجتمع.

2- أهمية دراسة الجدوى الإجتماعية ودورها في عملية التنمية : تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الناشئة والصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الإقتصاد الوطني والإستقرار الإجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى

¹أمين أحمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ب.ط، 2006، ص38.

²حسين بمعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، بدون طبعة، 2013، ص65.

إستهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة، ويتبدى دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في عملية التنمية من خلال عدة نقاط أهمها :

- **المساهمة في زيادة الناتج القومي** : وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تؤدي المشروعات الناشئة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الإدخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الإستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة سيما الصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها؛
- **المساهمة في الحد من مشكلة البطالة** : تعتبر المشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة على حد سواء المصدر الرئيسي لتأمين فرص العمل عموماً في الإقتصاديات المتقدمة والنامية، ورغم التفاوت في تعريف هذه المشروعات من بلد لآخر، إلا أنه قلما يقلق مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة، فلذلك توفر حافزا قويا لخلق فرص العمل من خلال :
 - ❖ قدرة المشروعات الناشئة والصغيرة بتنوعها وكثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف الماهرة التي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية، وبتكلفة منخفضة نسبياً لفرصة العمل إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة راس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة؛
 - ❖ تشجيع روح المبادرة والعمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة وتجنب هدر طاقاتهم في إنتظار تأمين فرصة العمل لدى طابور القطاع العام أو الخاص؛
 - ❖ قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وتثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية.
- **مكافحة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية** : إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعلة لمكافحة الفقر من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة إنتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر إحتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذ المشاريع؛
- **الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة والمتوسطة** : عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض إحتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها؛
- **وسيلة لإستثمار المواد الأولية المحلية** : سواء كانت غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على

مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة محليا، فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجاً لدى شعوب العالم المختلفة؛

- المساهمة في تنمية المواهب والإبتكارات : تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم؛
- تنمية الصادرات : من حيث أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الإستثمارية تتم بمشاركة صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الإقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة¹.

ثانياً : دراسة الجدوى المالية :

تعتبر دراسة الجدوى المالية عملية تقييمية تهدف إلى تحليل الجوانب المالية لمشروع معين قبل بدء تنفيذه، إذ يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقدير الربحية المتوقعة للمشروع وتحديد المطلوب وتقييم الجدوى للمشروع بشكل عام، حيث تتضمن دراسة الجدوى المالية تحليل التكاليف والإيرادات المتوقعة، بالإضافة إلى تقدير معدل العائد على الإستثمار وفترة استرداد رأس المال، فيمكن التطرق إلى أهم عناصرها عبر النقاط التالية:

1- مفهوم دراسة الجدوى المالية : يقصد بدراسة الجدوى المالية تلك الدراسة التي تدور حول تخطيط، توجيه، تنظيم ومتابعة تأمين احتياجات المشروع من الأموال من خلال أفضل خليط تمويلي من مصادر التمويل المختلفة وإدارة وتوظيف وتشغيل هذه الأموال في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة الخاصة بالمشروع وبما يعظم ناتجها ويعطي أعلى مردود وعائد اقتصادي ممكن في ظل الظروف والبيئة المحيطة بالمشروع، وتتبع أهمية دراسة الجدوى المالية في كون أنها تساعد المستثمرين على تحديد كافة الاحتياجات المالية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع كما أنها تساعد على تحديد أفضل مصادر التمويل المتاحة وأعباء أو تكلفة كل مصدر بما يساعد على اختيار أفضل المصادر وبما يعكس إيجابياً على رأس المال المستثمر².

ويقصد بالجدوى المالية قدرة الشركة على الإستمرار في توليد الدخل بما يسمح لها بالوفاء بجميع التزاماتها المالية والنمو في الوقت نفسه، ويظهر بأن تعريف دراسة الجدوى المالية يرتبط بالقدرة المالية على البقاء أو الاستمرار في النشاط، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرباح التجارية، فضلاً عن القدرة على سداد الديون

¹ ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص-ص 34-39.

² سعيدة نعيمة، بوشنافة أحمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2019، ص-ص 116-117.

والسيولة، وعليه يمكن تحليلها باستخدام مؤشرات التدفق النقدي التي تقيس أداء الشركة من حيث جودة الأرباح والملاءة والسيولة، حيث تمثل الملاءة قدرة الشركة على الوفاء بديونها في الأجل الطويل، وهي ضرورية لبقائها والحفاظ على استمرارية نشاطها، وتمثل السيولة قدرة الشركة على تحويل أصولها الجارية إلى نقدية بسرعة، ودون التأثير على قيمتها حتى تتمكن من سداد التزاماتها الجارية عند استحقاقها¹.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف دراسة الجدوى المالية بأنها عملية تقييم المشروع من الناحية المالية لتحديد مدى جدواه الاقتصادية واستدامته، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقدير التكاليف والعوائد المتوقعة، وتحديد الربحية المالية للمشروع، وتقييم المخاطر المالية المحتملة.

2- خطوات إعداد دراسة الجدوى المالية : من أجل إعداد دراسة الجدوى المالية واتمامها، فإننا نحتاج إلى مجموعة من المدخلات التي نتحصل عليها انطلاقاً من واقع دراسات الجدوى الفنية، التسويقية، ولعل من أهم هذه المدخلات مايلي :

أ- التكاليف الإستثمارية : هي المصاريف اللازمة لدخول المشروع حيز التنفيذ، أي المصاريف التي يتم إنفاقها منذ أن يبدأ المشروع كفكرة إلى غاية بداية دورة التشغيل الأولى له، وتشمل التكاليف الاستثمارية كل من تكلفة التأسيس، تكلفة الأصول الثابتة وتكلفة رأس المال العامل للانطلاق في المشروع.

ب- التكاليف التشغيلية السنوية : وهي المصاريف المتعلقة بتشغيل المشروع لدورة واحدة، وتشمل تكاليف المواد الأولية (الاستهلاكات)، تكاليف العمال، نسب الإهلاك السنوي، تكاليف المستلزمات الخدمية (كالإيجار، الدعاية، التأمين..) وقسط القرض والفائدة السنوية (حيث في حالة اللجوء للإقتراض، يظهر مبلغ القسط والفائدة السنوية ضمن التدفقات النقدية السنوية الخارجة).

ج- الإيرادات التشغيلية السنوية : هي الإيرادات أو الأرباح المدرة عن تشغيل المشروع لدورة واحدة، وإن تقدير الإيرادات التشغيلية يرتبط بحجم الطلب المقدر وكمية المبيعات المقدرة وتسعيرها.

د- العمر الاقتصادي للمشروع : حيث أنه من الضروري تقدير العمر الاقتصادي للمشروع، ونقصد بهذا الأخير الفترة التي يكون فيه تشغيل المشروع مربحاً اقتصادياً، وينتهي العمر الاقتصادي للمشروع في حالة ظهور منتجات بديلة ذات نوعية أفضل أو ظهور أصول جديدة محل بدائلها القديمة.

ح- معدل التحيين : ويسمى كذلك بمعدل الخصم، يعبر عنه بتكلفة رأس المال المستخدم، أي قد يكون يساوي المعدل العائد المطلوب في حالة إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة وقد يكون مساوي لتكلفة الاستدانة

¹ بصير هدى، تحليل الجدوى المالية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية باستخدام مؤشرات التدفق النقدي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلد 21، العدد 01، 2021، ص204.

في حالة ما إذا كان التمويل عن طريق الديون، أما إذا كان التمويل مزيج بين الأموال الخاصة والديون فإن معدل الخصم هنا يصبح يساوي التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال¹.

و- إعداد القوائم المالية : تتمثل أهم القواعد حسب ترتيب إعدادها فيما يلي :

- قائمة تكاليف التشغيل النقدية : تتمثل في سنوات التشغيل، تكاليف الإنتاج، تكاليف التسويق، الإهلاك وتكاليف التشغيل؛
- قائمة الدخل التقديرية : سنوات التشغيل، الضرائب، عوائد التمويل (فوائد القروض)، تكاليف الإنتاج، تكاليف التسويق، تكاليف التشغيل، الإهلاك، إيرادات المبيعات وصافي الربح؛
- قائمة التدفق النقدي : سنوات الإنشاء، سنوات التشغيل، التكاليف الاستثمارية، الضرائب، تكاليف التشغيل وإيرادات المبيعات².

ز- مصادر الأموال : يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت بها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية، والتي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم لميزانية المؤسسة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي يمكن تصنيفها أيضا من حيث المصدر أو من حيث الملكية أو من حيث الزمن.

كما تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تقليدية (داخلية) ومصادر أخرى خارجية، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى كل نوع من هذه المصادر :

- مصادر التمويل الداخلية : وهي الأموال التي يمكن للمؤسسة أو المشروع جمعها من داخل الشركة نفسها دون الحاجة إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية مثل القروض البنكية أو المستثمرين الخارجيين، وتشمل هذه المصادر مجموعة متنوعة من الوسائل التي يمكن أن تساعد في تمويل المشاريع وتحقيق النمو، فأبرز مصادر التمويل الداخلية تتمثل في التمويل الذاتي الذي يقصد به جميع الأموال المترتبة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو من المصادر العرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المؤسسة من ترقية الاحتياحات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، وبعبارة أخرى تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المؤسسة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدارهم للأسهم من طرف المؤسسة والتي يمكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية

¹ بلقاسمي أميرة، خوري نبيل، دور دراسة الجدوى المالية في ترشيد قرار التمويل في البنوك، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص-ص 643-644.

² العيفلوي مراد، دراسات الجدوى وأثرها على عملية استثمار الودائع في البنوك الإسلامية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 08، العدد 04، 2024، ص505.

الاسمية، أو الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، ويتكون التمويل الذاتي من الإهلاكات، المؤونات، الإحتياطات والأرباح المحتجزة.

• **مصادر التمويل الخارجية :** وهي الأموال التي تحصل عليها المؤسسة أو المشروع من خارج الشركة لتمويل عملياتها أو مشاريعها، فأبرز مصادر التمويل الخارجية هي :

❖ **التمويل قصير الأجل :** وهي من بين المصادر التي تلجأ إليها منظمات الأعمال عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة توسعاتها الاستثمارية واحتياجاتها التشغيلية، ويساعد المؤسسة في الحصول على احتياجاتها التمويلية وجود سوق مالي متطور، ويستعمل التمويل قصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الاستثمار في الأصول المتداولة، ويتكون من الإئتمان التجاري، الإئتمان المصرفي والتمويل عن طريق المستحقات¹؛

❖ **التمويل متوسط الأجل :** ويستخدم لتمويل حاجة دائمة المشروع المفترض، ويمكن أن يكون لتغطية الأصول الثابتة، أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين لذا فإن المتفق عليه اعتماد فترة التمويل من سنة إلى خمس سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات التي تتولد خلال هذا العدد من السنين، ويتكون التمويل متوسط الأجل من قسمين أساسيين وهما القروض المباشرة متوسطة الأجل والتمويل بالاستئجار (الإستئجار المالي والتشغيلي)؛

❖ **التمويل طويل الأجل :** نتيجة كبر حجم المؤسسات وتوسع نشاطاتها وزيادة الطاقة الانتاجية لها، كل هذا يدفعها إلى زيادة اللجوء إلى مصادر تمويل طويل الأجل، هذا النوع من التمويل يستحق بعد فترة زمنية تزيد عن 5 سنوات، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى :

✓ **أموال الملكية :** وهي الأموال التي يتم جمعها من المستثمرين مقابل حصص في ملكية الشركة، وتنقسم أموال الملكية إلى كل من الأسهم العادية، الأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة؛

✓ **أموال مقترضة :** تتكون الأموال المقترضة من نوعين أساسيين هما السندات (المضمونة، غير المضمونة والقابلة للتحويل بالأسهم) والقروض طويلة الأجل².

¹ سليمان بن الشريف، المفاضلة بين البدائل التمويلية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد 16، 2018، ص 385.

² زنانة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المالية والإسواق، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص-ص 329-335.

ح- تحديد رأس المال المطلوب : هو المبلغ الواجب تأمينه لتغطية تكاليف التأسيس، التكاليف الرأسمالية، رأس المال العامل اللازم لبدء المشروع، هامش احتياطي للطوارئ، ولقد سبقت الإشارة إلى تكلفة التأسيس والتكاليف الرأسمالية وتحديد قيمتهم، والآن نبين كيفية تحديد مقدار رأس المال العامل والإحتياطي.

• **رأس المال العامل** : ويعني به في دراسات الجدوى قيمة الأصول المتداولة (أي من غير الأصول الثابتة كالألات والمباني وخلافهما) اللازمة لتشغيل المشروع في بدايته ولمدة دورة إنتاجية واحدة على الأقل، والأصول الثابتة مثل النقدية، الحسابات البنكية، المخزون السلعي، ذمم العملاء، المدفوعات المقدمة مسبقاً والإستثمارات المالية قصيرة الأجل؛

وأشهر طريقة لتقدير حجم رأس المال العامل المطلوب في دراسات الجدوى هي طريقة دورة التشغيل، والتي تمثل الفترة الزمنية اللازمة للحصول على المواد الخام، وإنتاج المنتج النهائي والبيع للعميل والتحصيل النقدي منه، ورأس المال العامل وفقاً لهذه الطريقة هو المال الكافي لتغطية التكاليف طيلة دورة تشغيلية واحدة، وإشتهر في المشاريع الصناعية أن تقدر مدة التشغيل بـ 3 أشهر؛ رأس المال العامل هنا سيغطي تكلفة شراء المواد الخام المباشرة وغير المباشرة، وجميع ما يلزم لجعلها جاهزة للبيع، تكلفة أجور، تعويضات الموظفين المصروفات التسويقية، التشغيلية والإدارة طيلة فترة دورة التشغيل الأولى :

❖ دورة التشغيل الواحدة = فترة الشراء والإنتاج + متوسط فترة البيع والتحصيل؛

❖ مدة دورة التشغيل = فترة الشراء والإنتاج + فترة البيع والتحصيل؛

❖ تكاليف التشغيل = رواتب وترويح × مدة دورة التشغيل.

• **الإحتياطي** : نقوم بجمع التكاليف التأسيسية، والتكاليف الرأسمالية، ورأس المال العامل ثم نحسب نسبة تتراوح بين 5% و 20% من ذلك الإجمالي على شكل إحتياطي لازم لمواجهة أخطاء التقديرات في دراسة الجدوى، وكذلك ما قد يطرأ من تغير في أسعار الأصول (كالألات والمعدات) أو في الإيجارات وغيرها.

ط- **حساب إهلاك الأصول وإطفاء المصروفات التأسيسية** : نقصد بالأصول هنا الأشياء الملموسة التي تم إقتنائها أو إنشائها ذاتياً لتحتفظ بها المنشأة بغرض إستخدامها في عملياتها الإنتاجية أو الإدارية، أي أنها غير معدة للبيع، وهذه الأصول معدة عادة لتخدم المشروع لعدة سنوات من عمره، ومن أمثلتها المباني، الآلات، المكائن، وسائل النقل، الأثاث والأجهزة المكتبية، أما الإهلاك أو الإهلاك فهو توزيع لقيمة الأصل (مطروحاً منه قيمته كخردة) على كل سنوات عمره الإنتاجي في شكل مصروف، فأكثر الطرق شيوعاً في توزيع الإهلاك هي طريقة القسط الثابت وفيها:

• نحدد قيمة الأصل القابلة للتوزيع وتساوي تكلفة الأصل مطروحاً منه قيمته كخردة في نهاية عمره الإنتاجي؛

- نقدر معدل الإهلاك السنوي للأصل؛
- نقسم قيمة الأصل القابلة للتوزيع للإهلاك بالتساوي على سنوات الإهلاك وفق النسب المحددة في الجدول التالي، والذي يمثل معدلات الإهلاك السنوية لكل نوع أصل :

الجدول رقم (1-1) : معدلات الإهلاك المطبقة لكل نوع أصل

نوع الأصل	معدل الإهلاك السنوي
المباني	5%
السيارات والشاحنات	25%
الأجهزة الحاسوبية والكهربائية	10-25% حسب النوع
الأثاث	20%
الديكورات	10%
المكائن والآلات	10-25% حسب النوع
أدوات مكتبية	15%

المصدر : المؤلف عمر صالح نمر، كتاب الإستثمار في المشاريع الخاصة

ك- **الهيكل المالي للمشروع وتكلفته** : الهيكل المالي هو بيان بجميع مصادر أموال للمشروع (تحت الدراسة)، كما نستطيع معرفة حجم الأموال المملوكة إلى الأموال المقترضة، وتكلفة كل مصدر، لنتمكن بعدها من حساب المتوسط المرجح لتكلفة الحصول على الأموال، الذي يمثل الحد الأدنى للعائد الممكن قبوله على الإستثمار في المشروع، بل إنه يفضل أن تزيد نسبة العائد على الإستثمار عن متوسط التكلفة المرجحة لمصادر الأموال، فإن حساب المتوسط المرجح لتكلفة مصادر الأموال هام للمساعدة في الوصول إلى الهيكل المالي الأمثل للمشروع، وكذلك في إستخدامه لتطبيق معايير تقييم المشروع ككل، مثل معيار صافي القيمة الحالية وغيره.

ل- **التدفقات النقدية للمشروع** : نقوم بحصر النقود (التدفقات النقدية) التي ستدخل للمشروع في شكل إيرادات أو مبيعات، وقروض، وإعانات وقيمة الخردة لأصول المشروع في نهاية نهاية عمره الافتراضي.

وكذلك التدفقات النقدية الخارجة من المشروع في شكل تكاليف إستثمارية، أو تشغيلية أو ضرائب، أو فوائد أو أقساط، وتكاليف التأسيس، ويتم إظهار التدفقات النقدية للمشروع في الجدول كآتي¹:

¹ عمر صالح نمر، الإستثمار في المشاريع الخاصة، دار غيداء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص-ص 150-173.

الجدول رقم (1-2) : التدفقات النقدية الخارجة من المشروع

سنوات التشغيل					سنة التأسيس	البيان
5	4	3	2	1		
						<u>التدفقات النقدية الداخلية</u> - إيرادات/ مبيعات - رأس المال العامل المتبقي نهاية المشروع - قيمة الخردة في نهاية المشروع.
						إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
						<u>التدفقات النقدية الخارجية</u> - تكلفة التأسيس - التكلفة الرأسمالية - رأس المال العامل اللازم للبدء - الإهلاك - إطفاء تكاليف التأسيس
						إجمالي التدفقات الخارجية
						صافي التدفقات قبل الضرائب
						صافي التدفقات بعد الضرائب
						حساب صافي التدفق بعد إعادة الإهلاك

المصدر : المؤلف عمر صالح نمر، كتاب الإستثمار في المشاريع الخاصة

المبحث الثالث : عملية تقييم وإتخاذ القرار المشروعات الناشئة

تعتبر عملية التقييم المالي للمشروع وإتخاذ القرار الإستثماري عملية أساسية لضمان أن المشروع سيكون قادراً على تحقيق أهدافه وتحقيق النجاح المتوقع، فعملية التقييم واتخاذ القرار في المشروعات الناشئة تعد من أهم المراحل لضمان نجاح واستدامة المشروع.

المطلب الأول : ماهية عملية التقييم وإتخاذ القرار

عملية التقييم واتخاذ القرار هي مجموعة من الخطوات المنهجية والمترابطة التي تهدف إلى جمع المعلومات وتحليلها لتحديد الخيارات المثلى واتخاذ قرارات مستنيرة، هذه العملية تستخدم في مختلف المجالات مثل الأعمال، الإدارة، الاقتصاد، وغيرها من القطاعات لتحقيق أهداف محددة بفعالية وكفاءة.

أولاً : ماهية عملية التقييم

تعتبر عملية تقييم المشروعات الاستثمارية من الأدوات الأساسية لضمان نجاح الاستثمارات وتحقيق الأهداف المالية، فلنلخصها عبر العناصر التالية :

1- مفهوم عملية التقييم : تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة واستناداً إلى أسس علمية، حيث أن عملية تقييم المشروعات ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، فعادة عملية المفاضلة ليست كأية مفاضلة أخرى، وإنما مفاضلة يترتب عليها تبني قرار استثماري يتطلب استثمار أموالاً كبيرة، وهذه الأموال تواجه مستوى معين من الخطر، نظراً لأن تلك القرارات تتعامل مع مستقبل مجهول تكتنفه العديد من المتغيرات منها الداخلية والخارجية، فلأجل تحقيق مستوى من الأمان للأموال المستثمرة لا بد أن تستند عملية تقييم المشروعات على دراسات الجدوى الاقتصادية التي تكون أساس نجاح تلك العملية في تحقيق أهدافها¹.

يمكن تعريف أيضاً عملية تقييم المشروعات بأنها اختيار مشروع من البدائل المحتملة وذلك بناءً على أسس مختلفة بغرض تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الظروف المحيطة وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد².

¹كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص97.

²فتيحة خضار، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص209.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف عملية التقييم واتخاذ القرار بأنها نهج منهجي لتحليل المعلومات والخيارات المتاحة من أجل الوصول إلى قرار مستنير ومنطقي.

2- أهمية وأهداف عملية تقييم المشروعات الاستثمارية : عملية تقييم المشروعات الاستثمارية هي عملية حاسمة تساهم في تحديد الجدوى المالية، تقليل المخاطر، ودعم اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، كما يساعد التقييم في تخصيص الموارد بكفاءة، وتعزيز الاستدامة، وتحقيق الشفافية والمساءلة، مما يضمن تحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية للمستثمرين وأصحاب المشاريع، فمن بين أهداف وأهمية عملية تقييم المشروعات الاستثمارية مايلي :

- تبرز أهمية عملية التقييم في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة؛
- تظهر أهميتها بأنها جوهر للمفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل؛
- تعود أهمية تقييم المشروعات إلى عاملين أساسيين هما ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة تعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن تستخدم فيها لوجود عدة فرص يمكن أن تستثمر فيها الأموال المتاحة، من هنا تأتي أهمية المفاضلة بين تلك الفرص لإختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة، أما العامل الآخر هة موضوع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أصبح سمة العصر الحاضر، والذي يوفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج؛
- المساعدة على تحقيق الإنسجام والتوافق بين أهداف المشروعات وبين أهداف خطة التنمية القومية وبذلك الشكل الذي يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف سواء كان المستثمرين أو الاقتصاد الوطني؛
- المساعدة في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة حيث من خلال عملية تقييم المشروعات يمكن اختيار بديل مناسب من بين عدة بدائل مقترحة البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، ويضمن مستوى معين من الأمان من تلك الأموال؛
- كما تساعد عملية تقييم المشروعات إلى توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، فمن خلال المفاضلة بين المشروعات المقترحة، يمكن التوصل إلى إختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة¹.
- أحد أهم أهداف التقييم هي تحقيق الربحية، وهي النقطة المركزية للتقييم قبل أو بعد التمويل، للمساعدة في اتخاذ القرار وليس استبداله².

ثانيا : ماهية إتخاذ القرار الاستثماري

¹بن العارية حسين، معيار صافي القيمة الحالية كمقياس لتقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد18، 2011، ص-ص493-496.

²Robert Houdayer, Evaluation Financière Des Projets, Université de Paris IX-Dauphine, France, 2° édition, sans année d'édition, p117.

تعتبر عملية إتخاذ القرار للمشاريع الاستثمارية عملية ضرورية لضمان تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أقصى عائد ممكن، حيث تساهم القرارات المدروسة في تحقيق النمو المستدام، تحسين القدرة التنافسية، وتعزيز قيمة الشركة على المدى الطويل، كما نوضحها عبر العناصر التالية :

1- مفهوم إتخاذ القرار : يعرف القرار على أنه الاختيار القائم على أسس موضوعية لبدل واحد من بين بديلين أو أكثر، ويكون القرار هو البث أو التحديد لما يجب أن يتم وذلك لإنهاء وضع معين بصورة نهائية للحصول على نتيجة ملموسة بحل مشكلة موضع القرار، كما يركز على الموضوعية والعلمية في دراسة مختلف البدائل التي استجمعت من الواقع المدروس، كما يجب أن يكون القرار ملم بجميع التوقعات للبدل المختار، فإتخاذ القرار الاستثماري هو عملية اختيار بديل من عدة بدائل وأن هذا الاختيار يتم بعد دراسة موسعة وتحليلية لكل جوانب المشكلات الاقتصادية¹.

وتعرف عملية اتخاذ القرار في علم النفس بأنها عملية اختيار مدرك لأحد البدائل المتاحة، فالإدراك عنصر جوهري فيها من شأنه منح عملية الاختيار الطابع الموضوعي والرشيد، إلا أن الذاتية غير مستبعدة في هذه العملية التي تتأثر بالفروق الفردية لصناع القرار، ناهيك عن ميولاتهم وتفضيلاتهم ومعتقداتهم².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن إتخاذ القرار في مشروع استثماري هو عملية تحديد الخيار المناسب من بين البدائل المتاحة بناءً على تحليل موضوعي للمعلومات والبيانات المتاحة، بحث يتضمن هذا القرار تقييم العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة لكل بديل، وتحليل الجوانب المالية والاقتصادية والتنظيمية.

2- مراحل وخطوات اتخاذ القرار الاستثماري : تمر عملية إتخاذ القرار على مجموعة من الخطوات تتمثل في :

- **تحديد المشكلة :** يعتبر تحديد المشكلة بشكل واضح ومحدد ومن أهم دعائم الوصول إلى قرار سليم يساعد على حل هذه المشكلة؛
- **تحديد البدائل الملائمة لحل المشكلة :** بعد تحديد المشكلة يجب التفكير في حلول مناسبة لها، ويمكن التوصل لها من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من الأفكار التي يقترحها سواء المسؤولين الداخليين في المؤسسة أو اللجوء لأطراف ذو خبرة خارج المؤسسة؛
- **تقييم البدائل المرتبطة بحل المشكلة :** يجب أن تخضع البدائل المقترحة لحل المشكلة للتقييم مع مراعاة أن يتم التقييم بشكل موضوعي ويتم الحكم على البديل من واقع عدد من المعايير المحكمة؛
- **اختيار البديل الملائم :** إن اتخاذ القرار بشأن اختيار بديل دون الآخر يجب أن يؤدي لتحقيق الهدف النهائي الذي رسمته المؤسسة بإختيارها هذا البديل؛

¹أوصيف نور الهدى وآخرون، علاقة نظم المعلومات باتخاذ القرار التسويقي في النوادي الرياضية المحترفة، مجلة الإبداع الرياضي، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص310.

²زينب قدوش، مريم صغير، نحو تطبيق نظرية اتخاذ القرار في ترجمة نصوص الاختصاص الصحفي، مجلة المترجم، تعليمية الترجمة وتعدد الأسنة، جامعة وهران - أحمد بن بلة، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، 2019، ص42.

- **وضع البديل موضع التنفيذ** : ما لم يوضع البديل موضع التنفيذ فإن القرار لا يعدو أكثر من كونه نوايا حسنة اتجاه حل المشكلة؛
- **المتابعة وقياس النتائج** : يجب قياس مدى التقدم في تنفيذ القرار من حيث الوقت والموارد الأخرى والآثار المترتبة على القرار ومدى الالتزام بالجدول الزمني المعد للتنفيذ، وعند القياس تتم مقارنة النتائج بالجدول الزمني أو الخطة الموضوعة للتنفيذ، وإذا كان القرار لا يساهم في حل المشكلة تراجع خطوات القرار السابقة مباشرة وهي اختيار البديل ووضعه موضع التنفيذ¹.

المطلب الثاني : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف التأكد

تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف التأكد يعتمد على مجموعة من المعايير التي تهدف إلى ضمان جدوى المشروع من الناحية المالية والتشغيلية، فيما يلي بعض المعايير الأساسية التي يمكن استخدامها لتقييم هذه المشروعات.

أولاً : معايير التقييم غير المخصوصة

معايير التقييم غير المخصوصة هي أدوات تُستخدم لتقييم المشروعات الاستثمارية دون أخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، تعتمد هذه المعايير على تحليل التدفقات النقدية دون خصمها إلى قيمتها الحالية، ومن أبرز هذه المعايير:

1- معيار فترة الاسترداد DR : وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق التقليدية إنتشاراً ويمكن تعريفها بأنها عدد السنوات اللازمة لإسترداد قيمة الإستثمارات المبدئية أو الاصلية في أي مشروع².

كما يقودنا معيار فترة الإسترداد إلى تفضيل المشروع الذي يسترد أمواله في فترة أقصر من المشروعات الاستثمارية الأخرى، ويتم حسابه كما يلي :

أ- في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية خلال العمر الإنتاجي المتوقع للمشروع :

هنا يتم حساب فترة الإسترداد وفقاً للمعادلة التالية :

فترة الإسترداد = النفقات الاستثمارية (الإستثمار الاصلية المبدئي) ÷ التدفقات النقدية السنوية الصافية

$$DR = \frac{C_0}{R_n}$$

¹سميحة بوحفص وآخرون، أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم بواقي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص44.

*DR : Délai de Récupération.

²سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1997، ص171.

ولما تكون النفقات الاستثمارية = تكلفة الأصول الثابتة + الزيادة في رأس المال العامل، فإن :

$$\text{فترة الإسترداد} = (\text{تكلفة الأصول الثابتة} + \text{الزيادة في رأس المال العامل}) \div \text{التدفقات النقدية السنوية الصافية.}$$

ب- في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية : يتم حساب فترة الإسترداد كما يلي :

• **طريقة المتوسطات** : فترة الإسترداد = الإستثمار المبدئي \div متوسط التدفقات النقدية السنوية.

$$DR = \frac{C0}{MRn}$$

$$MRn = \frac{\sum_{t=1}^n Rnt}{n} \text{ : حيث}$$

• **طريقة أسلوب التراكم** : في هذه الحالة يتم جمع التدفقات النقدية السنوية الصافية عاما بعد آخر حتى

يصبح مجموع تلك التدفقات مساوي للنفقات الاستثمارية وتتمثل في العلاقة التالية¹ :

$$\sum_{t=1}^n CFt DR =$$

يتم حساب فترة الاسترداد وفقاً لهذه الطريقة عن طريق تجميع صافي التدفقات النقدية حتى تتساوى مع قيمة الاستثمار المبدئي. تُفضّل البدائل الاستثمارية بناءً على هذا المعيار بترتيبها تصاعدياً حسب فترة الاسترداد، حيث يُمنح الأولوية للمشروع الذي يمتلك أقصر فترة استرداد من بين المشاريع في حالة تعددها، أما في حالة وجود مشروع واحد، تتم مقارنة مدة الاسترداد مع الفترة المحددة من قبل المستثمر².

2- معيار معدل العائد المحاسبي TRC : يطلق على هذه الطريقة الطريقة المحاسبية لأن اعتمادها الأساسي يكون على المعلومات المحاسبية³.

ويحسب متوسط صافي الربح بعد الضريبة بقسمة المجموع الكلي لصافي الأرباح المتوقعة (بعد الضريبة) طوال سنوات العمر الافتراضي للأصل على عدد سنوات العمر الافتراضي ويحسب تكلفة الإستثمار بإضافة قيمة الأصل في أول حياته الإنتاجية إلى قيمة الأصل في نهاية حياته الإنتاجية ثم قسمة الناتج على 2.

$$TRC = \left(\frac{RN}{I0} \right) * 100$$

¹ خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار الكتب المصرية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص-ص 75-76.

² جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية: مدخل القرار، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 423.

*TRC : Taux de Rendement Comptable.

³ موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص 158-159.

حيث :

TRC : معدل العائد المحاسبي

RN : متوسط العوائد السنوية الصافية (وهو مجموع العوائد السنوية الصافية ÷ عدد سنوات المشروع)

IO : تكاليف الإستثمار الأولية.

ويمكن التعبير عن معدل العائد المحاسبي بأنه يساوي معدل إعادة الإستثمار + معدل خلق الإستهلاك والشروط النقدية¹.

ويمكن الحكم على ربحية المشروع وفقا لهذا المعيار، فلا بد من مقارنة معدل العائد المحاسبي بعائد الفرصة البديلة سواء كان سعر الفائدة السائد بالسوق أو كلفة الحصول على الأموال أو أي معدل يقرره المشروع، وهذا إذا كان القرار خاصا ببديل واحد، وإذا تعددت البدائل، فيمكن المفاضلة بينها على أساس اختيار أعلى المعدلات بشرط أن يكون أيضا أعلى من معدل الفرصة البديلة، ويتميز هذا المعيار بأنه بسيط وسهل التطبيق والحساب، كما أنه يأخذ في الإعتبار عامل الربحية المتوقعة للإستثمار، وهو ما أهمله معيار فترة الإسترداد، يتماشى مع المفاهيم المحاسبية لقياس الدخل وعائد الإستثمار².

ثانيا : معايير التقييم المخصصة

معايير التقييم المخصصة هي أدوات تُستخدم لتحليل جدوى المشروعات الاستثمارية مع مراعاة القيمة الزمنية للنقود، كما تعتمد هذه المعايير على خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية، مما يسمح بتقييم أكثر دقة للتكاليف والفوائد المتوقعة من المشروع، فأبرز معايير التقييم المخصصة ما يلي :

1- معيار القيمة الصافية الحالية VAN* : القيمة الحالية الصافية هي الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من المشروع والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (الإستثمار الأولي)، ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم يعكس تكلفة رأس المال أو معدل العائد المطلوب.

– القيمة الحالية VA : هي مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى الزمن صفر (زمن بداية المشروع)

$$VA = V1(1+i)^{-1} + V2(1+i)^{-2} + \dots + Vi(1+i)^{-t} + \dots + Vn(1+i)^{-n}$$

وعليه نجد :

$$VA = \sum_{i=1}^n Vi(1+i)^{-t}$$

¹Lyn squir, Herman G.van der Tak, **Analyse Economique des Projets**, la banque mondiale, Paris, France, sans édition, 1975, p118.

²محمد البشير مركان وآخرون، معايير التقييم المالي المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، **مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة**، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص14.

*VAN : La Valeur Actuelle Nette.

ب- القيمة الحالية الصافية VAN : هي الفرق بين القيمة الحالية وتكلفة الإستثمار، أي الفرق بين مجموع التدفقات النقدية المتولدة عن الإستثمار والمحينة إلى زمن بداية النشاط مع رأس المال المستثمر في المشروع، وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$VAN = VAR - VAD$$

$$VAN = \sum_{t=1}^n Ct(1+i)^{-t} - I_0$$

Ct : التدفق النقدي للسنة t.

(1+i)^{-t} : معامل التحيين.

t : معدل التحيين : وهو معدل المرودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الإستثمار، والذي يمثل عادة تكلفة رأس المال

n : العمر الافتراضي للإستثمار.

I₀ : تكلفة الإستثمار.

فدلالة مؤشر القيمة الرياضية للقيمة الحالية الصافية نجد أن المؤسسة أنفقت ما قيمته I وتلقت خلال العمر المفترض للإستثمار مجموع التدفقات النقدية السنوية المحينة، وعليه يمكن الخروج بالحالات التالية :

- القيمة الحالية الصافية موجبة VAN > 0 : القيمة الحالية الصافية موجبة فإن المشروع الإستثماري مقبول من منظور الجدوى المالية؛
- القيمة الحالية الصافية معدوم VAN = 0 : لن يتحقق لا ربح ولا خسارة، ومن ثم فالمشروع الإستثماري غير مقبول؛
- القيمة الحالية الصافية سالبة VAN < 0 : القيمة الحالية الصافية سالبة فالمشروع الإستثماري غير مقبول¹.

2- مؤشر الربحية IP : يرتبط مؤشر الربحية ارتباطا مباشرا بمفهوم القيمة الحالية الصافية، كما يعرف أنه نسبة مجموع التدفقات النقدية الصافية المحينة إلى تكلفة الإستثمار، ويمكن الحصول عليه من خلال العلاقة الحالية للعوائد المحينة ورأس المال المستثمر.

$$IP = \sum_{t=1}^n \frac{Cjt(1+i)^{-t} - I}{I}$$

يترجم مؤشر الربحية بسهولة إستنادا إلى القيمة الحالية الصافية، فهناك ثلاث حالات ممكنة يكون فيهم :

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص-ص 317-318.

*IP : Indice de Rentabilité.

• أكبر من الواحد : $IP < 1$ ، هذا يعني أن مؤشر الربحية موجبة، فالمشروع الإستثماري ذو مردودية فهو مقبول؛

• يساوي الواحد : $IP = 1$ ، مؤشر الربحية منعدمة؛ فالمشروع الإقتصادي مرفوض إقتصاديا؛

• أقل من الواحد : $IP > 1$ ، مؤشر الربحية سالبة، فالمشروع الإستثماري منعدم المردودية ومرفوض.

إذن يتم الحفاظ بالمشاريع التي تسجل مؤشر ربحية أكبر من الواحد، وإذا تعلق الأمر باختيار بين مشروعين أو مجموعة من المشاريع، يجب إختيار المشروع المسجل لأكثر مؤشر.

3- معدل العائد الداخلي TRI: معدل العائد الداخلي هو نسبة التحيين الذي يساوي مجموع القيم الحالية لعوائد الإستغلال للمشروع ورأس المال المستثمر، إذن هي نسبة التحيين التي تجعل القيمة الحالية الصافية منعدمة.

$$TRI = \sum_{T=1}^n Ct(1+i)^{-t} - I_0 = 0$$

إضافة إلى ذلك، نجد أن القيمة الحالية الصافية تتناسب مع نسبة التحيين المختارة من طرف المؤسسة $VAN = f(i)$ ، عندما تكون قيمة مجموع العوائد موجبة، هذه الدالة تكون متصاعدة، متناقصة، وعندما تكون $VAN = \sum Ct \cdot a = 0$ عندما i تتحول إلى ما لا نهاية $i = C(t)$.

إذا كانت القيمة الصافية غير معدومة باستعمال نسبة تحيين مختارة، يجب تحديد معدل عائد داخلي عن طريق الإستكمال، حيث تتمثل هذه الطريقة في إختبار معدلين يمكنان من إيجاد قيمتين حاليتين صافيتين (الأولى موجبة والثانية سالبة) حتى يسمح من تحديد معدل عائد داخلي بواسطة الإستكمال¹.

المطلب الثالث : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة

في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، تحتاج المشروعات الناشئة إلى تقييمات خاصة تأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة والتقلبات في البيئة الاقتصادية والسوقية، ومن أهم المعايير التي يلجأ إليها المسير في حالة عدم توفر الاحتمالات الخاصة بالظاهرة التي يدرسها تتمثل في الآتي:

أولا : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف عدم التأكد

معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف عدم التأكد هي مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات مستنيرة عند تقييم المشروعات التي تواجه حالة من الغموض والمخاطر، وتكس هذه المعايير التغيرات المحتملة في البيئة الاقتصادية والسوقية وتأخذ في الاعتبار تقلبات

¹ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، بدون طبعة، ص-ص156-

العوامل الخارجية التي قد تؤثر على نتائج المشروع، الهدف من استخدام هذه المعايير هو تقليل المخاطر وتعظيم الفرص لتحقيق العوائد المرجوة، فأهم هذه المعايير ما يلي :

1- معيار Wald: إذا استعملنا معيار Wald عندما يكون هدف المؤسسة هو تعظيم الربح نستعمل Maximin أي اختيار أحسن قيمة لأسوء النتائج التي يمكن أن تقدمها مختلف القرارات وفقاً لحالات الطبيعة، أما إذا استعملنا معيار Wald عندما يكون هدف المؤسسة هو تدني التكاليف فنستعمل Minimax أي نأخذ أقل ما يمكن لأقصى ما تأتي به الطبيعة.

2- معيار Hurwicz: لنفترض أن V^*_{min} أي أسوأ النتائج باستعمال القرار a_j و V^*_{max} أحسن النتائج باستعمال القرار a_p .

ولنفترض α هي مؤشر التفاؤل و $(1-\alpha)$ مؤشر التشاؤم، حيث: $0 < \alpha < 1$ ويعبر عنه رياضياً كما يلي :

$$V(a_j) = \alpha V^*_{max} + (1 - \alpha) V^*_{min}$$

$V(a_j)$: أحسن بديل

والمشكل المطروح هو كيفية تحديد المؤشر α .

3- معيار Savage: يأخذ هذا المعيار بمبدأ الفرصة الضائعة التي تساوي الفرق بين الربح المحقق وأعظم ربح ممكن تحقيقه مع نفس حالة الطبيعة، ويتم حساب الفرصة الضائعة أو الندم كما يلي :

$$\text{regret}(e_i, a_j) = |V^*(e_i) - V(e_i, a_j)|$$

$V^*(e_i)$: أعظم ربح ممكن تحقيقه؛

$$V(e_j, a_j) : \text{النتائج الممكنة } V(e_i, a_j) = \text{MAX.}$$

أما اختيار البديل الأمثل يكون بالصيغة : $\text{Min}(a_j) \max(e_i) \text{ regret}(e_j, a_j)$

4- معيار La place: وفقاً لهذا المعيار يتم اختيار البديل الأمثل على أساس القيمة الوسيطة المثلى للنتائج الممكنة ويعبر عنه رياضياً كما يلي :

$$V(a_j) = \text{opt} \frac{1}{m} \cdot \sum_{i=1}^m V(e_i, a_j)$$

M : عدد حالات الطبيعة.

$V(a_j)$: البديل الأمثل.

ثانيا : معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف المخاطرة

معايير تقييم المشروعات الناشئة في ظل ظروف المخاطرة هي مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى تحليل وتقييم أداء المشروعات في بيئات تتسم بعدم الاستقرار والغموض، كما تساعد هذه المعايير المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال تقدير العوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بالمشروعات، مما يمكنهم من إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية وتعظيم فرص النجاح، فأهم هذه المعايير ما يلي :

1- معيار الأمل الرياضي لصافي القيمة الحالية : تتميز ظروف اتخاذ القرار التي تستدعي استخدام هذا المعيار بما يلي :

- وجود أكثر من بديل للوصول إلى الهدف المطلوب المتمثل في حالات الطبيعة المستهدفة؛
- إن حالات الطبيعة المستهدفة تحدث بنسبة احتمالية P_i مختلفة كانت أو متساوية؛
- إن مجموع احتمالات حدوث حالات الطبيعة السابقة يساوي الواحد الصحيح ويمكن كتابة الصيغة التالية :

$$\sum_{j=1}^n P_j = P_1 + P_2 + P_3 + P_4 + P_5 + \dots + P_n$$

- يمكن تحديد البديل الأفضل بموجب هذا المعيار انطلاقا من الصيغة التالية :

$$EMV_i = \sum_{j=1}^n X_{ij} \times P_j$$

حيث :

X_{ij} : قيم المتغير العشوائي لحالة الطبيعة رقم (j) إزاء البديل (i)؛

P_j : قيم احتمال حدوث حالة الطبيعة المستهدفة رقم (j).

وبتعويض قيمة صافي القيمة الحالية نجد :

$$E(VAN) = \sum_1^n E(CF_n) - I_0$$

حيث :

$E(VAN)$: التوقع والأمل الرياضي لصافي القيمة الحالية؛

¹ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون طبعة، 2013، ص-ص 123-125.

$E(CFn)$: التوقع الرياضي لصافي التدفقات.

فقاعدة القرار في حالة استخدام الأمل الرياضي كقاعدة التقييم، في هذه الحالة لا يخرج القرار المتخذ عن ثلاث حالات هي :

- إذا كان $E(VAN)$ أكبر من الصفر يقبل المشروع؛
- إذا كان $E(VAN)$ أقل من الصفر يرفض المشروع؛
- إذا كان المستثمر أمام أكثر من بديل يتم قبول المشروع الذي يحقق أكبر قيمة متوقعة للأمل الرياضي لصافي القيمة الحالية.

2- معيار التباين : يعتبر التباين احد مقاييس التشتت حيث يستخدم إلى جانب الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت عوائد المشروع عن القيمة المتوقعة لها، كما أنه يعلم المسيرين عن درجة المخاطرة التي يحملها الاستثمار في مشروع جديد، ويحسب تباين التوزيع انطلاقاً من العلاقة التالية :

$$V(VAN) = \sum E(VAN)^2 - (E(VAN))^2$$

ومن الواضح استنتاج قيمة الانحراف المعياري كالآتي :

$$\delta(VAN) = \sqrt{V(VAN)}$$

حيث أن :

$V(VAN)$: تباين القيمة الصافية الحالية للتدفقات النقدية.

$\delta(VAN)$: الانحراف المعياري لصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

- **قاعدة القرار :** بالنسبة لمعيار التباين والانحراف المعياري، في الواقع العملي يوجد لدينا ثلاث حالات وذلك بحسب شخصية متخذ القرار نذكرها كالآتي :

❖ إذا كان متخذ القرار متفائل : سيختار المشروع الذي يحقق أكبر عائد حتى وإن كان بمعدل مخاطرة مرتفع؛

❖ إذا كان متخذ القرار متشائم : سيختار المشروع الذي يحقق أقل عائداً بمعدل مخاطرة منخفض؛

❖ إذا متخذ وسطي : سيكون اختياره للمشروع ذو معدل المخاطرة المعقول والعائد الموافق لهذا المعدل.

- استخدام $V(VAN)$ ، $\delta(VAN)$: بفرض وجود مشروعين X و Y نود المفاضلة بينهما، توجد ثلاثة حالات وهي كالآتي :

❖ في حالة تساوي التوقع الرياضي لصافي القيمة الحالية للمشروعين X و Y مع إختلاف قيمتي

التباين أو الانحراف المعياري، حيث :

$$E(VAN)_x = E(VAN)_y$$

$$\delta(VAN)_x = \delta(VAN)_y$$

- يتم قبول المشروع الذي تكون قيمته متمركزة حول القيمة المتوسطة لصافي القيمة الحالية.

❖ في حالة الإختلاف التام لقيم التباين، الإنحراف المعياري والأمل الرياضي للمشروعين X و Y حيث :

$$E(VAN)_x > E(VAN)_y$$

$$\delta(VAN)_x < \delta(VAN)_y$$

- تم قبول المشروع X نظرا لتحقيقه أكبر عائد بأقل خطر.

❖ في حالة الإختيار على أساس المردودية والخطر، حيث : في هذه الحالة إذا كان الإختيار على

أساس المردودية فالقرار في صالح المشروع Y، أما إذا كان القرار المتخذ يعتمد على تجنب

الخاطرة فالإختيار يقع على المشروع X، ويحسب معامل الإختلاف من خلال المعادلة التالية :

حيث أن قسمة الإنحراف المعياري على المتوسط الحسابي تعبر عن هذا المعامل¹.

$$COV = \frac{\delta(VAN)}{E(VAN)}$$

¹ عمامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، مجلة العلوم الاقتصادية واتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص-ص 80-82.

يتناول هذا الفصل الدراسة النظرية لدور دراسة الجدوى في تقييم المشروعات الناشئة وتمويلها، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف ماهية دراسة الجدوى وأهميتها في تقديم تصور شامل عن المشروع قبل بدء التنفيذ، كما استعرضنا مفهوم المؤسسات الناشئة، التي تتميز بروح الابتكار، سرعة النمو وطرق تمويلها من خلال مصادر التمويل، كما تم تصنيف دراسة الجدوى إلى عدة أنواع تشمل الدراسات القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الإجتماعية والمالية.

في المبحث الثاني، تم تناول مراحل دراسة الجدوى بشكل مفصل، حيث تبدأ بالدراسة القانونية للتأكد من توافق المشروع مع القوانين واللوائح المحلية، تليها الدراسة البيئية لتقييم الأثر البيئي المحتمل للمشروع، فالدراسة التسويقية تهتم بتحليل السوق والمنافسين، بينما تركز الدراسة الفنية على الجوانب التقنية والتشغيلية، والدراسة الاجتماعية تسعى لتحديد التأثيرات الاجتماعية الإيجابية والسلبية للمشروع على المجتمع المحلي، وأخيرا الدراسة المالية التي تُعنى بتحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية وتقدير التكاليف والإيرادات المستقبلية، مع التركيز على أهمية التخطيط المالي الجيد لضمان استدامة المشروع.

أما في المبحث الثالث، فقد تم تسليط الضوء على معايير التقييم في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد والمخاطرة، حيث تتضمن هذه المعايير تحليل المخاطر المحتملة ووضع خطط للتعامل معها، بالإضافة إلى تقييم الأداء المتوقع للمشروع في سيناريوهات مختلفة، كما تهدف هذه المعايير إلى مساعدة رواد الأعمال والمستثمرين في اتخاذ قرار مدروس بشأن تنفيذ المشروع أو التخلي عنه، بناءً على تحليل شامل ودقيق لجميع جوانب المشروع.

هذا الفصل يقدم رؤية متكاملة وشاملة حول كيفية استخدام دراسة الجدوى كأداة أساسية لتقييم وتمويل المشروعات الناشئة، مما يعزز فرص نجاحها واستدامتها في بيئة الأعمال التنافسية.

الفصل الثاني :

دراسة الجدوى لمشروع سهل حفلي

المبحث الأول : تعريف مشروع سهل حفلي والدراسة القانونية والبيئية له

المطلب الأول : ماهية المشروع الناشئ (تقديم المشروع)؛

المطلب الثاني : دراسة الجدوى القانونية؛

المطلب الثالث : دراسة الجدوى البيئية

المبحث الثاني : دراسة الجدوى التسويقية، الفنية والاجتماعية للمشروع

المطلب الأول : دراسة الجدوى التسويقية؛

المطلب الثاني : دراسة الجدوى الفنية؛

المطلب الثالث : دراسة الجدوى الاجتماعية

المبحث الثالث : الدراسة المالية وعملية تقييم المشروع الناشئ

المطلب الأول : دراسة الجدوى المالية؛

المطلب الثاني : عملية تقييم المشروع؛

المطلب الثالث : دراسة نتائج المشروع الناشئ

تمهيد :

تشهد الجزائر تطورا ملحوظا في مجال تنظيم الحفلات، المناسبات والتظاهرات العلمية، حيث أصبحت هذه الأنشطة جزءا لا يتجزأ من الثقافة الإجتماعية والإقتصادية، حيث تعكس هذه الفعاليات تنوع الثقافة الجزائرية وتعزز الروابط الاجتماعية، كما تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال دعم الصناعات المرتبطة بهذه الأنشطة مثل الجامعات، السياحة، الفنادق.. وغيرها.

كما تواجه الحفلات والمناسبات في الجزائر صعوبات في تنظيمها فيما يتعلق الأمر في إيجاد متطلبات الحفل والأماكن الخاصة بها، إذ تعتبر واحدة من المشكلات الشائعة في تنظيم المناسبات، وعلى هذا الأساس تم التفكير في مشروع سهل حفلي الذي يوفر سهولة ايجاد خدمات الحفل والطلب عليها بكل سهولة، كما يمكن الحصول على أماكن خاصة لتنظيم الحفلات والمناسبات توفرها مؤسسة سهل حفلي فمشروع سهل حفلي هو مشروع خدماتي، يهدف الى حل مشاكل تنظيم الحفلات والمناسبات.

ومن هذا المدخل نحاول في هذا الفصل التعريف بمشروع سهل حفلي وتطبيق مراحل دراسة الجدوى الخاصة به لبناء عملية التقييم وإتخاذ قرار المشروع الإستثماري من خلال إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية والإطار العام لتلك الدراسات، حيث يتم تناول المباحث التالية :

- المبحث الأول : الدراسة التطبيقية لمشروع سهل حفلي؛
- المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى للمشروع الناشئ؛
- المبحث الثالث : الدراسة المالية وعملية تقييم المشروع الناشئ.

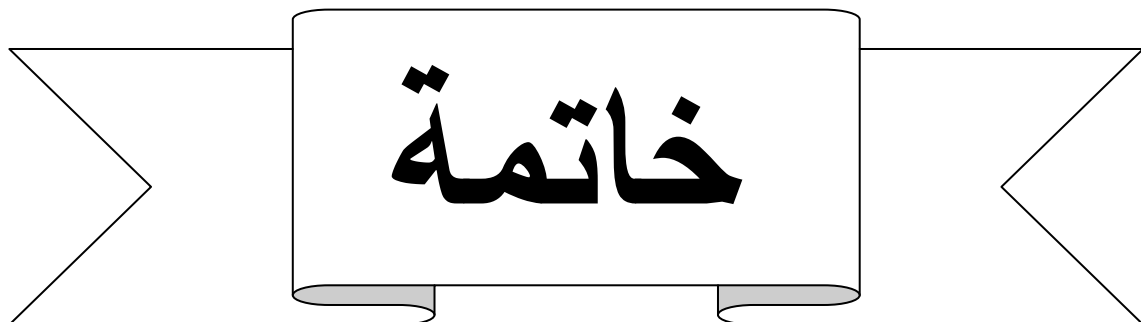
لقد تم حذف هذا الفصل الذي يتضمن معلومات المشروع الناشئ، نظرا لحماية الفكرة علما أنها لم يتم تسجيلها بعد في الموقع الوزاري Start-up.dz ، ولعدم سرقة المعلومات الخاصة التي تحتوي على ميزات تنافسية ونقاط قوة وضعف المشروع.

يتناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية والمالية لمشروع "سهل حفلي"، حيث تم تقديم المشروع في المبحث الأول بالتطرق إلى تعريفه، أهدافه وجوانبه المبتكرة التي تهدف إلى تسهيل تنظيم الحفلات والمناسبات عبر تطبيق إلكتروني متكامل، إضافة إلى إنشاء مؤسسة مكملة له، حيث تضمنت هذه الدراسة الجوانب القانونية للتأكد من توافق المشروع مع اللوائح والقوانين المحلية، والدراسة البيئية لتقييم التأثير المتبادل بين المشروع والبيئة، ومدى استدامته.

في المبحث الثاني، تناولنا دراسة الجدوى التسويقية للمشروع، حيث تم تحليل السوق المستهدف والمنافسة، وتحديد الاستراتيجيات التسويقية لجذب العملاء، كما تطرقنا إلى الدراسة الفنية التي شملت تصميم وتطوير التطبيق والخدمات المقدمة، وأهمية توفير تجربة مستخدم متميزة، أما الدراسة الاجتماعية فركزنا فيها على التأثيرات الإيجابية للمشروع على المجتمع المحلي، مثل خلق فرص العمل وتوزيع الفائض من المأكولات على المحتاجين.

في المبحث الثالث، تم تحليل الجدوى المالية لمشروع سهل حفلي، بما في ذلك تقدير التكاليف والإيرادات المستقبلية على مدى ست سنوات تشغيلية، كما شملت هذه الدراسة تحديد التكاليف الأولية الرأسمالية والتشغيلية السنوية، إضافة إلى توقع الإيرادات من خلال تحليل السوق والعملاء المحتملين، حيث تم تقييم المشروع باستخدام معايير التقييم المالي مثل فترة الاسترداد، معدل العائد المحاسبي، القيمة الحالية الصافية ومؤشر الربحية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع.

إختتمنا دراستنا بالتطرق إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد صلاحية جدوى مشروع سهل حفلي من الناحية الاقتصادية، وتدعم قرار الاستثمار والتنفيذ في ظل الظروف الاقتصادية المقبولة، بحيث توفر هذه الدراسة الشاملة رؤية واضحة ومتكاملة حول إمكانية نجاح المشروع واستدامته، مما يعزز الثقة في اتخاذ القرار الاستثماري.



خاتمة

في الأخير توضح لنا أن المشروعات الناشئة الاستثمارية هي أداة من الأدوات الفعالة في تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية للانتقال من حالة الركود إلى التطور ورفع عجلة التنمية الاقتصادية، فمن خلال دراستنا للموضوع تعتبر المشروعات الناشئة عنصرا حيويا في دعم وتنمية الاقتصاد ودورا أساسيا في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل، تحفيز الابتكار، تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات، لذا من الضروري دعم وتشجيع هذه المشروعات من خلال سياسات حكومية داعمة وتوفير بيئة أعمال ملائمة وتقديم الدعم المالي والتقني لضمان نموها واستدامتها.

نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر من تحولات اقتصادية نتيجة محاولة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، فتسعى الجزائر إلى تطوير الإقتصاد الوطني من خلال إصدار قرار 12-75 الذي ينص على دعم الشباب الجامعيين وتحفيز روح المبادرة والابتكار لديهم عبر توفير بيئة مواتية لإنشاء وتطوير المشروعات الناشئة، كما يعكس هذا القرار التزام الدولة بتعزيز ريادة الأعمال بين الطلاب والخريجين الجامعيين، حيث يوفر مجموعة من الحوافز المالية والإدارية، بالإضافة إلى التدريب والتوجيه اللازمين لتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع ناجحة.

فقد تبين لنا أن من أهم العناصر الرئيسية لنجاح المشروعات الناشئة هي دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث وضحت لنا أن دراسة الجدوى تلعب دورا حيويا في نجاح المشروعات الناشئة واستدامتها، فتتجلى أهميتها في قدرتها على تقييم شامل ومتكامل لكل جوانب المشروع، مما يساهم في تحديد مدى قابليته للتنفيذ وفرص نجاحه في السوق المستهدف، كما تعد دراسة الجدوى أداة لا غنى عنها في عملية تقييم وتمويل المشروعات الناشئة، حيث تبرز أهميتها في تقديم صورة واضحة وشاملة عن المشروع من جميع جوانبه واتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة، لذا يجب على رواد الأعمال والمستثمرين على حد سواء إدراك أهمية دراسة الجدوى والاستثمار في إعدادها بشكل صحيح لتحقيق النجاح المنشود من خلال التركيز على التخطيط الدقيق والتحليل الشامل، فيمكن للمشروعات الناشئة أن تنمو وتزدهر في بيئة عمل ديناميكية وتنافسية.

يعد مشروع سهل حفلي نموذجا متميزا للمؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث يهدف إلى تنظيم مختلف الحفلات والفعاليات بكل سهولة بتجربة سلسة ومبتكرة عبر تطبيق إلكتروني شامل، كما يحقق المشروع مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية البارزة التي تعزز من قيمته وتأثيره في السوق والمجتمع، حيث تبين لنا أن مشروع سهل حفلي ذو جدوى جيدة فهو مقبول من جميع النواحي القانونية، البيئية، الفنية، الاجتماعية والمالية مما يجعله من المشاريع ذات معدل ربحية أكبر، كما يمكن القول بأن مشروع سهل حفلي ليس مجرد مشروع تجاري، بل هو مبادرة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر، مما يجعله نموذجا يحتذى به للمؤسسات الناشئة.

1- إختبار صحة الفرضيات :

خاتمة

• بالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها : تساهم دراسة الجدوى بشكل كبير في تحسين فرص نجاح المشروعات الناشئة من خلال توفير وتحليل شامل للجدوى القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الإجتماعية والمالية، مما يعزز قدرتها على تقييم وجذب التمويل وضمان استدامتها؛ تعتبر هذه الفرضية صحيحة إذا أثبتت الدراسة التطبيقية ذلك من خلال التحليلات والمعايير المحددة، فهذه النتائج تؤكد أهمية دراسة الجدوى كأداة أساسية في تقييم وتمويل المشروعات الناشئة، فحسب الجدوى القانونية تظهر أهميتها في تقييم عدد المشاكل القانونية التي واجهتها هذه المشروعات ومدى تأثيرها على سير العمل، والجدوى البيئية يمكن من خلالها قياس التأثير المتبادل بين المشاريع والبيئة ومدى قبول المجتمع المحلي لها، فالجدوى التسويقية يكمن دورها في تحليل الحصة السوقية، رضا العملاء واستراتيجيات التسويق الناجحة، أما الجدوى الفنية تعمل على تقييم كفاءة التشغيل وجودة المنتج أو الخدمة، وكذلك الجدوى الإجتماعية تساهم في مجموعة من الفوائد التي تعزز من التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمع، وأخيرا تكتمل دراسة الجدوى للمشروعات الناشئة بالجدوى المالية التي تعتبر أهم مرحلة من مراحل دراسات الجدوى التي تعمل على تحسين فرص نجاح المشروعات الناشئة من خلال تحليل الاستدامة المالية والربحية على المدى الطويل، مما يعزز قدرتها على تقييم وجذب التمويل وضمان استدامتها؛

• بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها : يلعب مشروع سهل حفلي دورا هاما في تحقيق الإستقلالية المالية والنمو الإقتصادي، تعتبر هذه الفرضية صحيحة، لأن النتائج التي توصلنا إليها من مشروع سهل حفلي إيجابية، بحيث أظهرت لنا الدراسات والتوقعات المستقبلية أن معدلات النمو إيجابية في الإيرادات والأرباح السنوية وتوسع قاعدة العملاء، أي أن المشروع ذو ربحية جيدة وجدوى استثمارية ممتازة، مما نتج لنا أن القيمة الحالية الصافية موجبة، وهذا دليل على أن المشروع ذو مردودية مالية، أما مؤشر الربحية كان 2.63 مما يعني أن كل دينار مستثمر في هذا المشروع سيدر عليه 2.63 دج، فسينتج عنه ربحا وحدويا قدره 1.63 دج، فحسب جدول الإيرادات السنوية لمشروع سهل حفلي نلاحظ أنها في تزايد مستمر ويغطي كامل تكاليفه التشغيلية السنوية، مما يشير أن المشروع يدعم الإستقلالية المالية.

2- نتائج الدراسة : من خلال هذه الدراسة وصلنا إلى النتائج التالية:

- المشروعات الناشئة هي الركيزة الأساسية والعجلة المحركة للابتكار والتنمية الاقتصادية؛
- تعتبر دراسة الجدوى الركيزة الأولى نحو نجاح المشروعات الناشئة، بحيث تنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية المرحلة التشخيصية، المبدئية والتفصيلية، كما تعد أداة أساسية في تقييم وتمويل المشروعات الناشئة؛
- تبنى دراسة الجدوى على عدة تصنيفات وهي التصنيف الوظيفي، النفعي والتحليلي؛ كما تمر بدراسة عدة جوانب للمشروعات الناشئة كالجوانب القانونية، البيئية، الفنية، التسويقية، الاجتماعية والمالية؛
- اتخاذ القرار الاستثماري السليم على مدى دقة وموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية؛

خاتمة

- تعد عملية اتخاذ القرار الاستثماري من أصعب القرارات التي تواجهها إدارة المشروعات الناشئة لصعوبة تقييمها ودراسة مخاطرها؛
- تختلف دراسة الجدوى الاقتصادية من مشروع إلى آخر، وذلك يرجع لعدة عوامل منها حجمه، شكله، موقعه وكذلك ظروف كل مشروع استثماري؛
- تتنوع وتتعدد الهياكل التمويلية أمام متخذ القرار مما يتيح لها حرية الإحلال بينها؛
- تختلف المعايير المستخدمة في تقييم المشروع حسب طبيعة المعلومات المتوفرة أمام متخذ القرار وحسب طبيعة وهدف المشروع وحجمه وقدراته المالية، وطبيعة السوق المستهدفة من طرف المشروع؛
- يعتبر مشروع سهل حفلي كأحسن مثال للمشروعات الناشئة في الجزائر وغني بالإبتكار والمساهمة في التنمية الاقتصادية؛
- يهدف مشروع سهل حفلي إلى تحقيق الاستقلالية المالية وخلق فرص العمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يدعم الاقتصاد المحلي ويخفض معدلات البطالة؛
- يساهم مشروع سهل حفلي في التنمية الاجتماعية من خلال توفير خدمات مبتكرة لتسهيل تنظيم الحفلات والفعاليات، مما يرفع من جودة الحياة الاجتماعية؛
- تبنى المشروع ممارسات مستدامة مثل إعادة تدوير القارورات والمواد البلاستيكية، مما يقلل من الأثر البيئي السلبي ويعزز الاستدامة؛
- يلتزم مشروع سهل حفلي بالمتطلبات القانونية اللازمة لتأسيس وتشغيل مؤسسة فردية، مما يضمن عدم مواجهة أي مشكلات قانونية في المستقبل، بحيث لا يؤثر المشروع سلبا على البيئة بل يساهم في التنمية المستدامة من خلال ممارسات صديقة للبيئة وإعادة تدوير المواد البلاستيكية.

3- توصيات واقتراحات : بعد تناولنا لموضوع دور دراسة الجدوى في تقييم المشروعات الناشئة وتمويلها، والذي يعتبر من أهم المواضيع الهامة من ناحية الجانب النظري والتطبيقي على سواء، استخلصنا جملة من التوصيات نذكرها كما يلي:

- تعزيز الثقافة المالية وريادة الأعمال، بتشجيع التعليم المالي وتدريب رواد الأعمال على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بدقة؛
- تطوير السياسات الحكومية الداعمة، بمواصلة تطوير وتحسين السياسات الحكومية التي تدعم المشروعات الناشئة، وباقتراح زيادة التسهيلات المالية والتشريعية لهذه المشروعات، مثل تقليل الرسوم والضرائب، وتوفير منح ودعم مالي للمشروعات الواعدة؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، وذلك بتوفير منصات لربط رواد الأعمال بالمستثمرين والممولين، وباقتراح إنشاء مراكز تمويلية مخصصة لدعم المشروعات الناشئة، وتقديم خدمات استشارية مجانية أو منخفضة التكلفة لمساعدتهم في إعداد دراسات الجدوى؛

خاتمة

- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، بتشجيع استخدامهم في المشروعات الناشئة لتعزيز الكفاءة والفعالية، وباقتراح تقديم حوافز للمشروعات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا الخضراء والممارسات المستدامة، مثل تخفيضات ضريبية أو منح تكنولوجية؛
- تفعيل دور حاضنات الأعمال والمسرعات، بدعمها والمسرعات لتوفير بيئة حاضنة للمشروعات الناشئة، وباقتراح زيادة التمويل والدعم لهذه الحاضنات، وإنشاء المزيد منها في مناطق مختلفة لدعم رواد الأعمال المحليين؛
- تشجيع التعاون والشراكات، بتعزيز التعاون بين الجامعات، مراكز البحث، والشركات الخاصة لتطوير المشروعات الناشئة، وباقتراح إنشاء شبكات أو منصات تعاون تجمع بين هذه الجهات لتبادل الأفكار والخبرات ودعم المشروعات المشتركة؛
- تحسين إجراءات التقييم والمتابعة، بوضع معايير وإجراءات واضحة لتقييم ومتابعة أداء المشروعات الناشئة.

4- آفاق الدراسة : من خلال هذه الدراسة ومحاولة الإحاطة بجوانب الموضوع المتمثل في دور دراسة الجدوى في تقييم المشروعات الناشئة وتمويلها، تفتح الباب أمام عدة آفاق وتوجهات تهدف إلى تعزيز وتطوير هذا الجانب المهم في الاقتصاد، ومن بين الآفاق المهمة ما يلي:

- واقع التقييم المالي ودراسة الجدوى في الجزائر؛
- تشجيع الابتكار والاستثمار؛
- توسيع نطاق التمويل؛
- دور دراسة الجدوى في الرفع من الكفاءة الإنتاجية؛
- تشجيع الشراكات والتعاون؛
- مدى تطبيق معايير التقييم في ظل ظروف المخاطرة في المشروعات الناشئة في الجزائر.

تلك الآفاق تمثل جزءا من الجهود المستمرة لتعزيز دور دراسة الجدوى في دعم المشاريع الناشئة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

- 1- أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007-2008؛
- 2- أحمد غنيم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار والإئتمان، دار المستقبل للطباعة والنشر، بورسعيد، مصر، الطبعة الرابعة، 1999؛
- 3- أمين أحمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2006؛
- 4- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006؛
- 5- جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية: مدخل القرار، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010؛
- 6- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الإستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون طبعة، 2013؛
- 7- حميد جاسم الجميلي، عبد الحليم محمد جبران، الجدوى الإقتصادية وتقييم المشاريع، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2023؛
- 8- خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الإقتصادية، دار الكتب المصرية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى؛ 2008؛
- 9- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2013؛
- 10- زينب صالح الأشوح، دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016؛
- 11- سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1997؛
- 12- طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، جامعة الموصل، العراق، بدون طبعة، 2007؛

قائمة المراجع

- 13- عادل طه فايد، دراسات الجدوى التقويم المحاسبي والإقتصادي للمشروعات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2011؛
- 14- عبد العزيز السيد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2012؛
- 15- عمر صالح نمر، الإستثمار في المشاريع الخاصة، دار غيداء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2018؛
- 16- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005؛
- 17- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون طبعة، 2010؛
- 18- مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009؛
- 19- مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، دراسة جدوى المشروعات السياحية، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018؛
- 20- ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015؛
- 21- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010؛
- 22- نبيل عبد السلام شاكر، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1998؛

II- الأطروحات :

- 23- تمجدين نور الدين، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019؛
- 24- يسمين دروازي، دور الإستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011؛

III- المجلات :

قائمة المراجع

- 25- أوسير منور، وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 07، 2009؛
- 26- العيفلوي مراد، دراسات الجدوى وأثرها على عملية استثمار الودائع في البنوك الإسلامية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 08، العدد 04، 2024؛
- 27- أوصيف نور الهدى وآخرون، علاقة نظم المعلومات باتخاذ القرار التسويقي في النوادي الرياضية المحترفة، مجلة الإبداع الرياضي، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2019؛
- 28- بن العارية حسين، معيار صافي القيمة الحالية كمقياس لتقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 18، 2011؛
- 29- بن عياد جليلة، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الإقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدينة الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2022؛
- 30- بن شاعة وليد، وآخرون، دراسات الجدوى الإقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019؛
- 31- أميرة، خوري نبيل، دور دراسة الجدوى المالية في ترشيد قرار التمويل في البنوك، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2023؛
- 32- بصير هدى، تحليل الجدوى المالية للشركات المدرجة في البورصة الجزائرية باستخدام مؤشرات التدفق النقدي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلد 21، العدد 01، 2021؛
- 33- بوعدة كاملة، المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول، 2022؛
- 34- تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009-2010؛

قائمة المراجع

- 35- علي، بلحمدي سيد علي، دور دراسات الجدوى المالية في ترشيد قرارات التمويل، المجلة المغربية للإقتصاد والمناجمنت، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحث وإبداع، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2018؛
- 36- شابي، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، العدد 22، 2017؛
- 37- حمروش نور الهدى، بوترة كوثر، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة آراء للدراسات الإقتصادية والإدارية، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2022؛
- 38- زبير محمد، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإقتصاد والبيئة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2019؛
- 39- زنانرة ريمة، العيد شريفة، مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المالية والاسواق، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2023؛
- 40- زينب قدوش، مريم صغير، نحو تطبيق نظرية اتخاذ القرار في ترجمة نصوص الاختصاص الصحفي، مجلة المترجم، تعليمية الترجمة وتعدد الألسنة، جامعة وهران - أحمد بن بلة، الجزائر، المجلد 19، العدد 01، 2019؛
- 41- سميحة بوحفص وآخرون، أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم بواقي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021؛
- 42- سعيد نعيمة، بوشنافة أحمد، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية، مجلة البشائر الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2019؛
- 43- سليمان بن الشريف، المفاضلة بين البدائل التمويلية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد 16، 2018؛

قائمة المراجع

- 44- عامرة ياسمينة، زرفاوي عبد الكريم، اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2018؛
- 45- عيسي نبوية، بختي نصيرة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي مغنية، تلمسان، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2023؛
- 46- عبد الكريم يحياوي، السعيد دراجي، معايير دراسة الجدوى البيئية بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، المجلد 34، العدد 02، 2020؛
- 47- فهد عبد الرحمان أحمد الأحمد، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الإستثمار والتمويل، مجلة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01، العدد 08، 2013؛
- 48- فتيحة بن حاج، جيلالي مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 04، 2011؛
- 49- فتيحة خضار، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2024؛
- 50- محمد البشير مرکان وآخرون، معايير التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020؛
- 51- موفق كمال، شيبوط سعيدة، المؤسسات الناشئة كآلية لدعم النمو الاقتصادي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، المجلد 13، العدد 02، 2023؛
- 52- مخانشة أمنة، المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانون-، مجلة صوت القانون، جامعة محمد لمين ذباغين، سطيف 2، الجزائر، المجلد الثامن، العدد 01، 2021؛
- 53- منال بن عمار، عمر آيت مختار، دور دراسات الجدوى في ترشيد قرارات التمويل للمشاريع الاستثمارية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مخبر تنمية تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2021؛

قائمة المراجع

54- نوي محمد الأمين، دهان محمد، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها -، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 14، العدد 03، 2020؛

55- نصيرة حمودة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي، مجلة دفاتر بوادكس، مخبر البحث بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2016؛

56- ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة للجزائر وآليات دعمها ومرافقتها، مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

57- Robert Houdayer, Evaluation Financière Des Projets, Université de Paris IX-Dauphine, France, 2° édition, sans année d'édition.

58- Lyn squir, Herman G.van der Tak, Analyse Economique des Projets, la banque mondiale, Paris, France, sans édition, 1975.

المخلص

تلعب دراسة الجدوى دورا حيويا في تقييم وتمويل المشروعات الناشئة، حيث توفر تحليلا شاملا لمختلف جوانب المشروع، بما في ذلك القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، والمالية، كما أوضحت الدراسة النظرية أهمية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الحديث وكيفية تمويلها، أما في الدراسة التطبيقية لمشروع سهل حفلي، تم تحليل جوانب متعددة من المشروع وبيان جدواه الاقتصادية والاجتماعية، كما تم التوصل إلى أن مشروع سهل حفلي يتمتع بأساس قانوني قوي ولا يؤثر سلبا على البيئة، بل يساهم في التنمية الاجتماعية وقادر على تحقيق أرباح مستدامة من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومتنوعة.

كما هدفت دراستنا إلى معرفة كيف يتم تقييم جدوى المشروع، التعرف على أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية عامة والمالية خاصة والعوامل المتحكمة فيها وتحديد مفهوم المشروعات الناشئة والتطرق لكل الجوانب المتعلقة بها، ومعرفة أهم المصادر التمويلية المتاحة أمامها حيث توصلت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن المشروع يستوفي معايير التقييم في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد، مما يؤكد على قبوليته وجدواه الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : دراسة الجدوى، المشروعات الناشئة، معايير التقييم، التمويل، إتخاذ القرار، المناسبات والفعاليات.

Summary :

It was concluded that a feasibility study plays a vital role in evaluating and financing startup projects, as it provides a comprehensive analysis of various aspects of the project, including legal, environmental, marketing, technical, and financial. The theoretical study also highlighted the importance of startups in the modern economy and how to finance them. In the applied study of the Sahl Hafali project, multiple aspects of the project were analyzed, demonstrating its economic and social feasibility. It was also found that the Sahl Hafali project has a strong legal foundation and does not negatively impact the environment. Instead, it contributes to social development and is capable of achieving sustainable profits by offering innovative and diverse services.

Our study also aimed to understand how project feasibility is evaluated, recognize the importance of economic feasibility studies in general and financial feasibility in particular, identify the factors controlling them, define the concept of startups, address all related aspects, and identify the most available funding sources for them. The results of the applied study further concluded that the project meets the evaluation criteria under conditions of certainty and uncertainty, confirming its acceptability and economic viability.

Keywords: Feasibility study, startup projects, evaluation criteria, financing, decision-making, events and occasions.

